



الإسلاموفوبيا وخطرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا *Islamophobia and its threat to the societal security of Muslim minorities in France*

محمد بن علي غرغوط*

مخبر الدراسات الفقهية والقضائية

جامعة الوادي (الجزائر)

gherghout.mohammed@univ.eloued.dz

تاريخ النشر: 2026.07.15

تاريخ القبول: 2026.05.03

تاريخ الاستلام: 2026.04.02

ملخص:

يتعرض هذا البحث لبيان أثر الإسلاموفوبيا على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا؛ وذلك من خلال توضيح مفهوم الإسلاموفوبيا، وإبراز مظاهر تأثيرها على الأقليات المسلمة في فرنسا. وقد خلص البحث إلى أن للإسلاموفوبيا أثراً بالغاً على الأمن المجتمعي للأقليات في فرنسا في العديد من المجالات: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإسلاموفوبيا؛ الأقليات المسلمة؛ الأمن المجتمعي؛ فرنسا.

Abstract:

This research aims to demonstrate the impact of Islamophobia on the societal security of Muslim minorities in France. This is achieved by clarifying the concept of Islamophobia and highlighting its impacts on Muslim minorities in France. The study concluded that Islamophobia has had a significant impact on the societal security of minorities in France in many areas: political, economic, and social.

Keywords: Islamophobia; Muslim minorities; Community security; France.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يعدّ الوجود الإسلامي في الغرب أمرا واقعا لا يمكن تجاهله أو غضّ الطرف عنه، حيث تشير الإحصائيات إلى بلوغ عدد المسلمين في أوروبا سنة 2020م عتبة 45.5 مليون مسلم، بنسبة قدرها 6% من إجمالي السكان، ومن المتوقع أن تتجاوز نسبتهم سنة 2050م، 7.4%⁽¹⁾.

وتعدّ فرنسا من أكثر الدول الأوروبية استقطابا للمهاجرين؛ فقد بيّن تقرير أصدره المعهد الفرنسي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية "Insee"؛ بلوغ عدد المهاجرين القاطنين في فرنسا سنة 2021م، 7 ملايين شخص، يمثلون نسبة قدرها 10.3% من إجمالي السكان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ غالبية المهاجرين القاطنين في فرنسا ترجع أصولهم إلى دول مسلمة؛ تتقدمهم الجزائر بنسبة قدرها 12.7%، والمغرب 12%، وتونس 4.5%، وتركيا 3.6%، حيث يتجاوز عددهم 2.8 مليون مسلم يمثلون 40% من إجمالي المهاجرين⁽²⁾.

غير أنّ أوضاع الأقليات المسلمة في فرنسا ما فتئت تشهد حرجا وعنتا شديديّين؛ بسبب تنامي موجات الحقد والكراهية ضدّ الإسلام والمسلمين، إضافة إلى تزايد شعبية اليمين المتطرف الذي يتمحور برنامجه السياسي حول معاداة كلّ ما له صلة بالإسلام والمسلمين على حدّ السواء.

بناء على ما سبق؛ فقد ارتأى الباحث تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تقض مضجع الأقليات المسلمة في فرنسا، وتهدد أمنها واستقرارها من خلال هذا البحث المُعَنَوَن بـ: "الإسلاموفوبيا وخطرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا".

أولا. أهمية البحث:

الإسلاموفوبيا في فرنسا تندرج ضمن سياق تاريخي، يتم توظيفه في إطار إيديولوجية إقصائية تستهدف الأقليات المسلمة؛ وذلك بإشاعة فوبيا دينية تستهدف المسلمين من أصول مغاربية بصفة خاصة، وتمتّز بأنماط تقليدية لكراهية الأجانب يتم استخدامها بصفة مستقلة⁽³⁾.

حيث يتم التسويق لهذه الإيديولوجية بذريعة مكافحة الانفصالية الإسلامية؛ والتي يتم اتهام الأقليات المسلمة بها في كل مناسبة، بالاعتماد على منطق عنصري انفصالي يسعى لحشد تأييد الأكثرية العلمانية؛ للوقوف حاجزا ضد تهديد إسلامي مفترض.

فالتطور الذي طرأ على مفهوم الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تبني ماهية جديدة للعلمانية؛ سمح بتشويه الأقليات المسلمة في فرنسا تحت مسمى الدفاع عن

(1) Voire: Cornard Hacket and other, Islam was the world's fastest-growing religion from 2010 to 2020, Pew Research Center, paru le: 10/06/2025, disponible à l'adresse: <https://linksshortcut.com/SNXid> , consulté le: 26/07/2025, à 18:38.

(2) Voire: Agnès Dugués et autres, Immigrés et descendants d'immigrés en France, p11-12.

(3) Houada Asal, Islamophobie: le fabriqué d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p22.

الجمهورية، الأمر الذي أضفى شرعية مسبقة على جميع المخرجات العنصرية التي تسوق لها الأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا⁽¹⁾.

ثانيا. إشكالية البحث:

هذا البحث يستهدف إثارة الإشكالية الرئيسة الآتية: "ما مدى الخطر الذي تمثله الإسلاموفوبيا على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا؟"

ثالثا. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في الآتي:

- بيان ماهية الأمن المجتمعي من منظور الدراسات الأمنية، والاجتماعية.
- التعريف بالأقليات المسلمة، وتسليط الضوء على واقعها المعيش.
- توضيح مفهوم الإسلاموفوبيا في الدراسات الأكاديمية الفرنسية.
- إبراز مظاهر الإسلاموفوبيا وأثرها على الأقليات المسلمة في فرنسا.

رابعا. الدراسات السابقة:

خلال إعدادنا هذا البحث؛ وقفنا على بعض الأبحاث التي تناولت بعضا من جوانب موضوع بحثنا،

نذكر من بينها:

- نسرين قرابسي، تأثير الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي، دكتوراه في الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة، إشراف: د. رايح مرابط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020-2021م. حاولت الباحثة من خلال أطروحتها؛ الإجابة على إشكالية تتمحور حول كيفية تأثير الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي؛ وقد استعانت الباحثة بالمنهج المقارن للمقابلة بين مختلف الظواهر والمفاهيم الأمنية، لاستنباط أوجه التشابه والاختلاف بينها؛ وخلصت في ختام بحثها إلى أنّ للإسلاموفوبيا والإرهاب أثرا بالغاً على الأمن المجتمعي الأوروبي.

- بن ربحة مريم، خلفيات تنامي الإسلاموفوبيا (2011-2020م) -دراسة سياسة فرنسا-، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: د. ضيف الله عقيلة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 1443هـ-2022م. سعت الباحثة من خلال أطروحتها؛ شرح وتفسير ظاهرة تصاعد وتيرة العنصرية المعادية للإسلام والمسلمين في الغرب عموماً، وفرنسا بصفة خاصة؛ وذلك من خلال الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي لتسليط الضوء على واقع

(1) Voir: Ugo Palheta, La possibilité du facisme: France le trajectoire du désastre, p129-138.

الإسلاموفوبيا في فرنسا، وتحليل دوافعها ومسبباتها؛ وتوصلت في نهاية بحثها إلى نتيجة مهمة، مفادها أن الإسلاموفوبيا جزء لا يتجزأ من العنصرية والتمييز العنصري الممنهج في فرنسا.

- L'islamophobie en France et son impact sur les musulmans, Khairy Saleh Shaarawy (arricle)، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، N1، V31، جامعة الأزهر، 2023. استهدف الباحث في مقاله؛ بيان تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على المسلمين في فرنسا؛ مستعينا بالمنهج الوصفي والتحليلي لإبراز آثارها على الواقع المعيش للمسلمين في فرنسا؛ وشدد في ختام بحثه على أنه لا يمكن اختزال الإسلاموفوبيا في ظاهرة الخوف من الآخر، بل تعدّ رفضاً صريحاً للإسلام والمسلمين في فرنسا.

ورغم أهمية هذه الدراسات السابقة التي لها فضل السبق في تسليط الضوء على خطر هذه الظاهرة، والتي أفدنا منها أيما إفادة؛ إلا أنّها غلب عليها الجانب السياسي، ومداخلتنا تميّزت عنها بمحاولة تجلّية مفهوم الإسلاموفوبيا في السياق الفرنسي، إضافة إلى تسليط الضوء على مظاهر الإسلاموفوبيا في فضاءات مختلفة، وبيان أثرها على الأقليات المسلمة في فرنسا.

خامساً. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية الواردة في بحثنا هذا، اعتمدنا بالأساس على المنهج التحليلي، مع استخدام متفاوت لمنهجي الوصف والاستقراء.

سادساً. خطة البحث:

عُرِضَت المادة العلمية الواردة في هذا البحث ضمن خطة؛ تضمنت مقدمة تناولت فيها الإطار العام للبحث، وثلاثة عناصر: خُصِّصَ أولها كمدخل مفاهيمي يعين القارئ على تصوّر أهم المصطلحات التي لها صلة بموضوع البحث، وجُعِلَ ثانيها لبيان مفهوم الإسلاموفوبيا في السياق الفرنسي، وعُيِّنَ ثالثها بإبراز مظاهر تهديد الإسلاموفوبيا للأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا؛ وخُتِمَ البحث بإثبات أهم النتائج المتوصل إليها، واقتراح عدد من التوصيات.

2. بيان المصطلحات الواردة في البحث

نسعى من خلال هذا العنصر تجلّية مفهوم المصطلحات المفتاحية الواردة في البحث؛ وذلك من خلال الجزئيتين الآتيتين:

1.2. مفهوم الأمن المجتمعي:

تُعزى نشأة مفهوم الأمن المجتمعي إلى مدرسة الدراسات الأمنية بكوبنهاغن، ومنظرها باري بوزان Barry Buzan؛ والذي أصَلَ لهذا المفهوم الجديد للأمن في كتابه "الدول، الخوف، إشكالية الأمن القومي

في العلاقات الدولية" الصادر سنة 1983م، متجاوزا بذلك المفهوم التقليدي للأمن الذي كان ينحصر في المجال العسكري، وموسعا مجال البحث ليشمل فضاءات أخرى؛ اقتصادية، وبيئية، وجيوسياسية⁽¹⁾. هذا المفهوم الجديد للأمن تزامن مع اندلاع سلسلة من أحداث العنف والإبادة الجماعية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا والتي تمخض عنها جملة من المشاكل الاجتماعية.

هذه العوامل مجتمعة كانت سببا لبروز مفهوم الأمن المجتمعي في مقابل أمن الدولة؛ والذي لم يعد الطرف المهدد فقط، بل في بعض الحالات كان مصدرا للتهديد في حد ذاته⁽²⁾. بناء على ما سبق؛ نستهدف من خلال هذه الجزئية تعريف الأمن والمجتمع لغة واصطلاحا؛ ثم نردفه بتوضيح ماهية الأمن المجتمعي باعتباره مركبا إضافيا.

أولا- تعريف الأمن:

لغة: الأمن نقيض الخوف؛ قال الفراهيدي: "الأمنُ: ضدَّ الخوف، والفعل منه: أَمِنَ يَأْمَنُ أَمْنًا. والمَأْمَنُ: مَوْضِعُ الأَمْنِ. والأَمْنَةُ من الأَمْنِ، اسم مَوْضِعٍ من أَمِنْتَ"⁽³⁾. أما اصطلاحا؛ فالمراد بالأمن: "حالة شعورية من طمأنينة النفس وزوال الخوف، والرضا النفسي الناشئ عن سيادة الحق والقانون، وضمان حقوق الفرد في المجتمع، وحرية التفكير، والتعبير، وحفظ الكرامة الإنسانية، والتساوي في الفرص"⁽⁴⁾.

ثانيا. تعريف المجتمع:

لغة: المجتمع "موضع الاجتماع، والجماعة من الناس"⁽⁵⁾. أما اصطلاحا؛ فالمجتمع يقصد به "جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة؛ كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز"⁽⁶⁾.

ثالثا- تعريف الأمن المجتمعي:

اختلفت آراء الباحثين والأكاديميين في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي، وسندسوق أهم التعريفات لنخلص في النهاية إلى تعريف نراه الأقرب للصواب.

(1) Voire: Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations, p3.

(2) ينظر: إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي -دراسة حالة مالي-، ص76-77، ورشيد عمار ياس الزبيدي وهيمن رؤوف سلام، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن (مقال)، ص15-17.

(3) الفراهيدي، العين، 388/8.

(4) مجموعة من المؤلفين، معجم مصطلحات العلوم الشرعية، 262/1.

(5) مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، ص136.

(6) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص400.

1- تعريف باري بوزان:

سبقت الإشارة إلى أن بوزان ينسب إليه الفضل في اقتراح هذا المصطلح الجديد الذي لم يكن متداولاً سابقاً؛ إذ يرى بأنّ المراد بالأمن المجتمعي "قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها التقليدية من لغة، وثقافة، وارتباط بالدين، والهوية الوطنية، والأعراف ضمن ظروف مقبولة للتطور"⁽¹⁾. من خلال هذا التعريف قام بوزان بالتنبيه على خطورة التهديدات الاجتماعية على هوية الدولة وتماسكها، وأضاف بعداً تحليلياً أمنياً جديداً يتماشى مع التوسع والتعمق فيما يتعلق بالأمن (نظرية، وممارسة)؛ حيث لم تعد الدولة هي المرجع الوحيد لمسألة الأمن. نتيجة لذلك فالأمن المجتمعي لم يعد يقتصر على التهديدات التي تتعرض لها الدولة فقط، وأصبحت الهوية هي الهدف المرجعي للأمن المجتمعي⁽²⁾. غير أنّ هذا التعريف تم انتقاده لعدة اعتبارات منها:

- تبنيه لمقاربة تكون الدولة فيها معرضة للتهديد، ويصبح الأمن المجتمعي مجرد امتداد لأمن الدولة.
- منحه الأولوية للأمن العسكري على باقي القطاعات الأخرى؛ لكون تلك القطاعات قد تكون سبباً لتزاع عسكري.
- التركيز على الهوية الجماعية وإهمال الهوية الفردية؛ فالهوية الجماعية هي نتاج لهويات فردية، والتي قد يؤدي انعدام شعور الفرد بهويته الفردية إلى اندثار الهوية الجماعية للمجتمع⁽³⁾.

2- تعريف أول ويفر:

استجابة للانتقادات التي وجهت لتعريف بوزان؛ قام ويفر بتطوير مفهوم الأمن المجتمعي ولو بصفة جزئية، حيث يبيّن بأنّ المقصود بالأمن المجتمعي "قدرة مجتمع ما على الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة، والتهديدات المحتملة والحقيقية؛ فالأمن المجتمعي يرتبط بما يمكن للجماعة أن تشير إلى نفسها بضمير نحن، في مقابل الآخر الذي يمكن أن يمثل تهديداً لهذه الهوية"⁽⁴⁾. ويختلف هذا التعريف عن سابقه بكونه حاول قطع الصلة بين المجتمع والدولة؛ وذلك من خلال السعي إلى تطوير مفهوم المجتمع ككائن أمني مستقل (لم يعد تابعا وجوديا للدولة)، وعدّ الفئات الاجتماعية ذات الطابع الإثني والديني مؤشراً لتحليل الأمن المجتمعي، بالموازاة مع مؤشر الدولة الذي كان التحليل الأمني يقتصر عليه.

(1) Voire: Barry Buzan, Security in the twenty-first century (article), p432-433.

(2) Voire: Rita Floyd, Ontological vs. societal security: same difference or distinct concepts? (article). Int Polit (2024), disponible à l'adresse: <https://doi.org/10.1057/s41311-024-00581-w>, consulté le: 14/08/2025, à 12:10.

(3) مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، ص 68.

(4) ينظر: أميرة عبداوي، الحرب غير النظامية والأمن المجتمعي -دراسة حالة سوريا-، ص 121.

بعبارة أخرى؛ فإن مفتاح الأمن المجتمعي هو مجموعة الأفكار، والممارسات التي تحدد هوية الأفراد كأعضاء فاعلين في مجموعة اجتماعية؛ فالمجتمع يدور حول الهوية، وحول التصور الذاتي للمجتمعات والأفراد الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء في المجتمع. لاحقاً برزت رؤية أوول ويفر للأمن المجتمعي بصورة أوضح؛ حيث أصبح يقصد به "الدفاع عن المجتمع ضد التهديد المتصور لهويته"، الأمر الذي نجم عنه حصر مفهوم المجتمع في الهوية⁽¹⁾. إلا أنّ هذه المقاربة التي طرحها ويفر لم تسلم بدورها من الانتقادات؛ حيث اعترض عليها تركيزها المفرط على الهوية، وإقصائها مضامين سوسيولوجية أخرى، فالأمن المجتمعي يشمل مداه عدة نواحي أخرى؛ خاصة مع المستجدات الدولية المتغيرة، لذلك عدّ تعريفه مضيقاً لنطاق مفهوم الأمن المجتمعي⁽²⁾.

3- تعريف الأمم المتحدة:

في سياق المستجدات الدولية التي طرأت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، واندلاع نزاعات عرقية في العديد من دول العالم (يوغسلافيا، رواندا)، حاولت الأمم المتحدة بناء مفهوم جديد للأمن المجتمعي يساهم في إرساء الأمن والرخاء للبشرية جمعاء؛ حيث ترى بأنّ الأمن المجتمعي يراد به: "المحافظة على الحياة اليومية لأفراد المجتمع وكرامتهم، وحمايتهم من مختلف التهديدات مثل: البطالة، والمخدرات، والجريمة، والتلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان"⁽³⁾. إلا أنّ هذا التعريف يعاب عليه، تركيزه على الأمن الخاص بالفرد الذي يستشعر آثاره ويتفاعل معه، ويسعى إلى تأمينه ضدّ المخاطر التي يمكن أن تطاله من قبل أفراد المجتمع الآخرين؛ وإهماله للتهديدات التي تواجه المجتمع ككل والذي يعدّ فيه الفرد وحدة ذاتية، تتأثر بالمخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على ديمومته واستقراره⁽⁴⁾.

بناء على ما سبق؛ وفي ظلّ تطوّر الدراسات الأمنية والتي وسعت من نطاق مفهوم الأمن المجتمعي ليشمل قطاعات أخرى، يرى الباحث بأنّ التعريف الآتي الأقرب للصواب لخلوّه من الانتقادات السابقة؛ وعليه فالمراد بالأمن المجتمعي هو: "اختفاء كلّ مصادر التهديد والمخاوف الأمنية، والمادية، والمعنوية، والبيئية للمواطنين فرادى، والمجتمع ككل"⁽⁵⁾.

(1) Voire: Mark Rhinard, Society security in theory and practice, p24.

(2) هاشمي مليكة، مقارنة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي من 2011-2023 -دراسة حالة مالي-، ص53، Rita Floyd, .Ontological vs. societal security: same difference or distinct concepts? (article)

(3) PNUD, Rapport mondial sur le développement Humain 1994, p23.

(4) ينظر: محمد بن سرار اليامي، مفهوم الوسطية وأثره في الأمن المجتمعي، ط1، ص26.

(5) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة -مناقشة لنماذج نظرية- (مقال)، ص97.

2.2. تعريف الأقليات المسلمة:

لقد أثار مصطلح الأقليات المسلمة جدلاً كبيراً بين الأوساط العلمية المهتمة بدراسته، والسّاعية لتأصيله وتقعيده، وهذا الجدل مرده لكونه من المصطلحات الحديثة غير المعروفة سابقاً من جهة، ولارتباطه بالمفاهيم السياسيّة والقانونيّة من جهة أخرى؛ وعليه نسعى من خلال هذه الجزئية إلى بيان المقصود بالأقليات لغة واصطلاحاً، ثم نسلط الضوء على مفهوم الأقليات المسلمة وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً. تعريف الأقليات:

لغة؛ جمع أقلية، وهي بمعنى القلة ضدّ الأكثرية، قال الجوهري: "قَلَلْتُ شَيْءً قَلِيلًا، وجمعه قُلُلٌ، مثل سَرِيرٍ وَسُرُرٍ. وقوم قليلون وقليلٌ أيضاً. قال تعالى: ﴿وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُكُمْ﴾ [الأعراف: 86]. وقد قلَّ الشَّيْءُ يَقِلُّ قِلَّةً، وَأَقْلَهُ غَيْرُهُ، وَقَلَّلَهُ فِي عَيْنِهِ؛ أَي أَرَاهُ إِثَاءً قَلِيلًا. وَأَقْلَ: افْتَقَرَ. وَأَقْلَ الْجَرَّةُ: أَطَاقَ حَمْلَهَا. وَالْقُلُّ: الْقِلَّةُ. وَالذُّلُّ: الدِّلَّةُ. يُقَالُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْقُلِّ وَالْكَثْرِ، وَمَالُهُ قُلٌّ وَلَا كُثْرٌ"⁽¹⁾.

أمّا اصطلاحاً؛ فالمراد بالأقليات: "مجموعة بشريّة ذات خصوصيّات، تقع ضمن مجموعة بشريّة متجانسة أكثر منها عدداً، وأندى منها صوتاً، تملك السّلطان أو معظمه"⁽²⁾.

ثانياً. مفهوم الأقليات المسلمة:

اختلفت وجهات نظر الباحثين والأكاديميين بخصوص تحديد مفهوم هذا المصطلح؛ وسنورد فيما يأتي أهمّ التعريفات التي وقفنا عليها:

- 1- تعريف الشّيخي: الأقليات المسلمة هي: "مجموعة مسلمة تعيش بين أكثرية غير مسلمة، تسعى إلى أن تحافظ على خصوصيّتها الدّينية وفق برنامج سياسيّ محدّد"⁽³⁾.
- 2- تعريف محمد يسري إبراهيم: "كلّ مجموعة مسلمة، تعيش بين مجموعة أكبر منها لا تدين بالإسلام"⁽⁴⁾.

- 3- تعريف محمد بن درويش سلامة: "كلّ مجموعة مسلمة تنتمي إلى الإسلام، وتعيش بين مجموعة مختلفة عنها في الدّين، ولها السّيادة عليها"⁽⁵⁾.
- بيد أنّ هذه التعاريف وغيرها قد تمّ الاعتراض عليها بعدّة اعتراضات، نوجزها في الآتي:

(1) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 1804/5.

(2) ابن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، ص 251.

(3) الشّيخي، الأقليات المسلمة وتغيّر الفتوى -أوروبا نموذجاً- (مقال)، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (مقال)، ص 102.

(4) محمد يسري إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتقعيداً، ص 82.

(5) محمد بن درويش سلامة، الأقليات المسلمة وما يتعلق بها من أحكام في العبادات والإمارة والجهاد، ص 17.

أ- ربط مصطلح الأقليات المسلمة بالمطلوب العددي، ومدى القدرة على تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية من عدمه؛ فهل يمكن اعتبار أقلية عددية مسلمة تملك زمام السلطة بين أيديها، أقلية مسلمة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى: هل يمكن اعتبار أكثرية عددية مسلمة خاضعة لسلطان غير سلطان الشريعة الإسلامية، أقلية مسلمة⁽¹⁾؟

ب- مصطلح الأقليات المسلمة مصطلح قانوني لا يُعبر عن حقيقة الإسلام وشموليته⁽²⁾.

ج- مصطلح الأقليات المسلمة مصطلح يوحي بالدونية، وعدم الانتماء والاندماج⁽³⁾.

من خلال كل ما سبق، يمكن أن نميل إلى التعريف الذي يذهب إلى عِدِّ الأقليات المسلمة أنّها "المسلمون الذين يعيشون في بلدان ليست عضوة بمنظمة التعاون الإسلامي"⁽⁴⁾.

ويرجع اختيارنا لهذا التعريف؛ لعدم انطباق أغلب الاعتراضات التي تمّ ذكرها سابقاً عليه، إذ إنّ منظمة التعاون الإسلامي تشترط في ميثاقها أن تلتزم الدول الأعضاء بتعاليم الإسلام السمحة في تعاملاتها مع بعضها البعض، أو مع غيرها من الدول الأخرى، إضافة لاشتراطها أن يتوفر معيار الأغلبية السكانية المسلمة كشرط للالتحاق بها، بالموازاة مع عدم إحياء أي مفردة من مفرداته بالدونية وعدم الاندماج⁽⁵⁾.

3. الإسلاموفوبيا في السياق الفرنسي

يعدّ مصطلح الإسلاموفوبيا من المصطلحات التي أثارت جدلاً واسعاً بين مختلف الفاعلين في الشأن الفرنسي سواء كانوا أكاديميين، أو سياسيين، أو إعلاميين؛ ونستهدف من خلال هذا العنصر تجلية مفهوم الإسلاموفوبيا لدى الأكاديميين الفرنسيين⁽⁶⁾؛ إضافة إلى تسليط الضوء على التناقض الواضح بين الواقع الفعلي لهذه الظاهرة والإنكار السياسي لها، وذلك من خلال الجزئيتين الآتيتين:

(1) عبد المجيد النجار، مآلات الأفعال وأثرها في فقه الأقليات المسلمة (مقال)، ص 203-204.

(2) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ع 16، 711/4.

(3) ينظر: عجيل جاسم النشعي، التعليقات على بحث "مدخل إلى أصول وفقه الأقليات" (مقال)، ص 21.

(4) ينظر: ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، بدون مكان وسنة النشر، د.ط، ص 1-6، حملته في نسخته "pdf" يوم: 2019/03/05، في الساعة: 22:45، من موقع "منظمة التعاون الإسلامي" على الشبكة العنكبوتية، من الصفحة الآتية: https://www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf.

(5) ينظر: أحمد جاب الله، الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية وقضايا الإفتاء، بحث مقدم للندوة العالمية حول: "فقه الأقليات المسلمة في ضوء مقاصد الشريعة -تميّز واندماج-"، الجامعة الإسلامية كولامبور، ماليزيا، 1430هـ- 2009م، ص 10، عبد المجيد النجار، مآلات الأفعال وأثرها في فقه الأقليات المسلمة (مقال)، ص 214-217، محمد بن عبد العزيز بن العقيل، ضوابط الفتوى في بلاد الأقليات المسلمة، بحث مقدم لندوة: "الفتوى بين التأثير والتأثر بالمتغيرات"، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1437هـ- 2015م، ص 372-373.

(6) لم تهمل الدراسات العربية دراسة هذه الظاهرة؛ حيث يمكن أن نجمل تعاريفهم للإسلاموفوبيا حول الثلاثة المفاهيم الآتية: أ- الإسلاموفوبيا تعدّ تجسيدا لكرهية الإسلام وتعاليمه. (ينظر: محمد عمارة، الإسلاموفوبيا، ص 7، ونسرين قراسي، تأثير الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي، ص 21). ب- الإسلاموفوبيا تعبر عن خوف من الإسلام والمسلمين. (ينظر: شكيب صالح، حوار العدد مع الباحثة في شؤون الأقلية المسلمة في فرنسا فاطمة الهاري (مقال)، ص 19، وإبراهيم نجم، سعار الإسلاموفوبيا من جديد (مقال)، ص 27). ج- الإسلاموفوبيا حقيقتها إيديولوجية تسعى لفرض هيمنة الغرب على الشرق. (ينظر: بن رجة مريم، خلفيات تنامي الإسلاموفوبيا (2011-2020م) -دراسة سياسة فرنسا-، ص 70).

3.1. مفهوم الإسلاموفوبيا في الدراسات الأكاديمية الفرنسية:

في سياق شهد رواجاً علمياً لمصطلح "الفوبيا"⁽¹⁾؛ نتيجة لتطور الأبحاث في علم النفس والذي ظهر لأول مرة سنة 1880م، تبعه ظهور مصطلحات جديدة مثل: كراهية الأجانب *xénophobie* (1906)، حيث تمّ استخدام مصطلح الإسلاموفوبيا لأول مرة سنة 1910م من قبل مجموعة من الأثنولوجيين الفرنسيين المتخصصين في دراسة الإسلام، حيث كانوا يشغلون مناصب إدارية في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا⁽²⁾؛ بغية دراسة الإسلام واستخدام تلك المعرفة لتكريس الهيمنة الاستعمارية على الشعوب المسلمة المستعمرة، حيث تم إصدار مجلة العالم الإسلامي (1906-1926)، ونشرها لتحقيق هذا الغرض.

التحدي الكبير الذي واجه هؤلاء المتخصصين تمثل في اختيار سياسة استعمارية مثلى؛ تستهدف كسب ثقة المستعمرين، والظفر بشرعية لديهم؛ إذ قام أولئك الأثنولوجيون من خلال كتاباتهم باستخدام مصطلح الإسلاموفوبيا للدلالة على نوعين من العنصرية.

عنصرية حكومية إدارية؛ تعتمد سياسة براغماتية دون مراعاة لأي اعتبارات أخلاقية، وعنصرية علمية؛ تزدري الإسلام والمسلمين وتروج لفكرة تفوّق الغرب المتطور الكاثوليكي، على الشرق المسلم المتخلف.

وقد تسلسل هذا المصطلح للأدبيات الإنجليزية لأول مرة سنة 1924م؛ من خلال ترجمة كتاب "حياة محمد ﷺ"، لكتابه الفرنسي المسلم إتيان دنيه Etienne Denis الذي صدر سنة 1918م، والذي انتقد فيه تحريفات المستشرقين للإسلام⁽³⁾.

وبالرغم من الجذور التاريخية الفرنسية لهذا المصطلح، وباستثناء استخدامه نادراً في السنوات التي تلت ظهوره؛ فإنّ مصطلح الإسلاموفوبيا لن يعرف انتشاراً حقيقياً في الفضاء العام⁽⁴⁾ إلا بعد صدور تقرير مركز الدراسات البريطاني "Runnymede Trust" سنة 1997م، والموسوم بـ: "الإسلاموفوبيا: تحدّ لنا جميعاً" (Islamophobia: A challenge for us all)، والذي لقي رواجاً كبيراً في الأوساط العلمية

(1) فوبيا: خوف شديد غير طبيعي من شيء، أو كراهية شديدة له. ف. عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، ص158.

(2) Voire: Alain Quellien, La politique musulmane dans l'Afrique occidentale française, Emile Larose-Libraire éditeur, Paris, 1910, et Maurice Delafosse, L'état actuel de l'islam dans l'Afrique occidentale française (article), Revue du Monde Musulman, V: XI, N: V, Leroux éditeur, Paris, Mai 1910, p53

(3) p15.

(4) سابقاً كان استخدام مصطلح الإسلاموفوبيا محصوراً في الفضاء الأكاديمي ومغيّب عن الفضاء العام؛ حيث كانت تتمّ إدانة تلك الأفعال التمييزية والإشارة إليها كنوع من العنصرية، لكن لم تصل إلى درجة وسم أصحابها بالإسلاموفوبيين؛ خوفاً من رد فعل يقوّض جهود الجمعيات المناهضة للعنصرية، والمثقفين، والباحثين الاجتماعيين، الأمر الذي كان سيفضي حسب تقديرهم إلى طمس مظاهر الإسلاموفوبيا. Voire: Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), Revue Confluences Méditerranée, N121, 2022, p2, disponible à l'adresse: <https://shs.hal.science/halshs-03912967>, version 1 (24-01-2023), consulté le: 30/07/2025, à 00:02

والسياسية البريطانية، ونجم عنه تعبئة شعبية مناهضة للعنصرية الدينية، ومنذ حينها تم مناقشة المصطلح ونقده وتحليله باعتباره ظاهرة، ولكن أيضا كمصطلح سوسيولوجي⁽¹⁾.

أما في فرنسا؛ فقد تنامي استخدام هذا المصطلح بعد أحداث 2001/09/11م، وبلغت ذروته سنة 2013م؛ بسبب التصريحات المثيرة للجدل لوزير الداخلية الفرنسية آنذاك مانويل فالس (Manuel Valls)، والتي عبّر من خلالها رفضه لاستخدام مصطلح الإسلاموفوبيا، وعدّه بمثابة حصان طروادة للإسلاميين حسب تعبيره.

لتأتي بعد ذلك سنة 2015م التي شهدت حادثة الاعتداء على جريدة شارلي إيبدو (Charlie Hebdo) والتي قامت بنشر الرسوم المسيئة للنبي ﷺ، نجم عنها مقتل إثني عشر شخصا؛ حيث تمّ بصورة آلية الربط بين الإسلام والإرهاب والعنف، وعدّه خطرا يهدّد استقرار الدولة الفرنسية⁽²⁾.

بناء على ما سبق؛ وفي ظلّ هذا السياق التاريخي الذي تمّ ذكره، اختلفت وجهات نظر الأكاديميين الفرنسيين بخصوص تحديد مفهوم لمصطلح الإسلاموفوبيا⁽³⁾، واتساع درجة الخلاف بينهم وضيقه مرتبط بمدى استجابتهم للضغوط الخارجية (سياسية، مجتمعية، إعلامية)، وتبنيمهم للإشكاليات المطروحة من قبلهم، والتي تجعل من الصعب عليهم الالتزام بموضوعية مطلقة تركز على قواعد علمية واضحة⁽⁴⁾.

وعليه؛ يمكننا أن نحصر توجهات الأكاديمية الفرنسية بخصوص مفهوم مصطلح الإسلاموفوبيا في ثلاثة تيارات رئيسية، نجملها فيما يأتي ذكره:

أولا. انتقاد المصطلح والمطالبة بحظر استخدامه:

ذهب فريق من الباحثين الفرنسيين⁽⁵⁾ إلى عدّ الإسلاموفوبيا مصطلحا لا يصح استخدامه منهجيا⁽⁶⁾؛ لغموضه وعدم دقته، إضافة إلى عدم توافقه مع دلالاته اللغوية؛ بالموازاة مع كيفية توظيفه والتي يعتمدها الكثير من الشبهات⁽⁷⁾.

(1) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p14-15.

(2) Voire: Laura calabresse et Magali Guaresi, Islamophobie: du mot au phénomène social -Approche co-occurrentielle d'une notion contrversée- (article), JADT, 15 ème journées internationales d'analyse statiques des données textuelles, 16-19 juin 2020, Toulouse, France, p2-5, et Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p2-3, et Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p14-15.

(3) تجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات الفرنسية لهذه الظاهرة تعدّ متأخرة مقارنة بنظيرتها البريطانية؛ فالمنشورات البريطانية تناولت بإسهاب رهانات تعريف الإسلاموفوبيا، والذي يندرج ضمن النظرية الكلاسيكية للعنصرية، حيث تؤكد هذه الدراسات على أنّ هذه الظاهرة نابعة من عنصرية ممنهجة، واضحة بصفة ملموسة بدلا من كونها خوف غير عقلاني مثل ما يوحي إليه اشتقاقها اللغوي. Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p18.

(4) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p122.

(5) هؤلاء الباحثون يصطلح على تسميتهم "بالمستشرقين الجدد"؛ بسبب إنتاجهم العلمي الذي يتسم بإعادة بعث لاختلالات معرفية للمدرسة الاستشراقية القديمة، ويتشاركون معها في رسم صورة نمطية مبنية على أحكام مسبقة، تمّ تلفيقها على مدى قرون عن الإسلام والمسلمين. p124, Voire: Idem.

وقد استدلل هؤلاء بمجموعة من الحجج نوجزها في الآتي:

- 1- هذا المصطلح صناعة أجنبية؛ تم استحداثه من قبل المرشد الإيراني سنة 1979م، لمهاجمة النساء الإيرانيات الرافضات لارتداء الحجاب، وإبرازهن كنساء سيئات السمعة. وبالرغم من الخطأ البين لهذا المفهوم؛ إلا أنه قد تم تداوله على نحو واسع، خاصة في وسائل الإعلام التي تنتقد استخدامه؛ بدعوى أنه يستهدف منع ازدياد الأديان⁽¹⁾.
 - 2- المعنى اللغوي لمفردة "فوبيا" يحيل إلى معنى الخوف اللاإرادي، والذي لا يتوافق مع مظاهر النفور والكراهية؛ وعليه ينبغي الاكتفاء فقط بالمعنى اللغوي الذي لا يستوجب أي إدانة. غير أن هؤلاء الباحثين إن كانوا يرون أن إضافة كلمة "فوبيا" غير ملائمة للدلالة على الرفض أو العنصرية؛ فينبغي عليهم إذا تعميم هذا الحكم على باقي المصطلحات الأخرى مثل: فوبيا الأجانب Xénophobie، أو فوبيا الشواذ Homophobia. فإن كان استخدام كلمة "فوبيا" غير مناسب من وجهة نظر علمية؛ إلا أن العلوم الاجتماعية يمكنها تقبل هذا المصطلح وإعادة تعريفه من خلال تجاوز مفهوم الخوف اللاإرادي.
 - 3- الإسلاموفوبيا لا تعدّ نمطا جديدا للعنصرية ضد العرب؛ إذ لا يستلزم أن يكون كلّ عربي مسلماً، وليس كل مسلم عربياً، وانتقاد الإسلام مكفول بالدستور الذي يضمن حرية التعبير.
 - 4- يتم توظيف الإسلاموفوبيا كوسيلة رقابية تسعى للحدّ من حرية التعبير، ومنع أيّ انتقاد للإسلام والحركات الأصولية المنتسبة إليه؛ الأمر الذي يعدّ تلاعباً إيديولوجياً يخدم أسلّة المجتمع الفرنسي⁽²⁾.
- ثانياً. الدفاع عن المصطلح والدعوة إلى اعتماده:
- بخلاف سابقه؛ هناك بعض الباحثين من يعتقد بأنّه ينبغي تحيين المضامين المضادة للعنصرية في فرنسا، والأخذ في عين الاعتبار تطور المجتمع الفرنسي وبزوغ مظاهر جديدة للتمييز مبنية على الهوية الإثنية، والدينية للأفراد والطوائف⁽³⁾.

(6) هناك من ذهب إلى عدّ الإسلاموفوبيا عنصرية متخيلة، لا أساس لها من الصحة. ينظر: Pascal Bruckner, Un racisme imaginaire: Islamophobie et culpabilité, Edition Grasset et Fasquelle, Paris, 2017.

(7) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p21-22.

(1) Voire: Idem: p24-25.

(2) Voire: Abdellali Hadjjet et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p18-19, et Pascal Bruckner, Un racisme imaginaire: Islamophobie et culpabilité, p6-7, et Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p24, et Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p5, et Gilles Gauthier, Islamophobie: Les infra-débat sémantique et pragmatique d'un conflit de nomination (article), p7-10.

(3) Voire: Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p3-5.

وعليه؛ فإنه ينبغي اعتماد مصطلح الإسلاموفوبيا؛ فبالرغم من عدم دقته فإنه يبقى أحسن خيار في السياق الحالي لظفره بقدر معتبر من الاعتراف في النقاش المحلي والدولي، من خلال شيوع استخدامه من قبل الهيئات الأوروبية والعالمية، ووروده في مختلف الأبحاث الجماعية؛ الأمر الذي أسهم كثيرا في منح هذا المصطلح مصداقية علمية ترجمت فعليا بترجمته إلى عدة لغات⁽¹⁾.

في هذا الإطار، وضمن هذه الرؤية تم تعريف الإسلاموفوبيا على أنها: "أعمال عنف وتمييز عنصري، تستهدف بصفة خاصة أشخاصا بناء على انتمائهم الديني الفعلي أو المفترض"⁽²⁾.

بناء على ما سبق؛ قامت مجموعة من المناضلين ضد العنصرية باستخدام هذا المصطلح كأداة معرفية ذات فعالية وقوة سياسية، لتسليط الضوء على الإسلاموفوبيا كظاهرة اجتماعية تستوجب اتخاذ تدابير قانونية لمعالجتها.

وقد رشحَ عن هذا النضال إنشاء جمعيات تستهدف توعية المجتمع الفرنسي بخطورة هذه الظاهرة، وتناضل من أجل اعتراف سياسي وقانوني بالآثار المترتبة عليها؛ حيث تم إنشاء "التجمع ضد الإسلاموفوبيا" (CCIF) سنة 2003م من قبل مناضلين ومتعاطفين مع "اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا" (VOIF)، و"تجمع مسلمي فرنسا" (CMF)، و"التنسيقية ضدّ العنصرية والإسلاموفوبيا" (CRI) سنة 2008م⁽³⁾.

ثالثا. الاعتراف بالظاهرة، لكن مع اقتراح تغيير التسمية:

حاول فريق ثالث اتخاذ موقف وسط بين التيارين السابقين المتنازعين؛ حيث انتقدوا عدم توافق مصطلح الإسلاموفوبيا مع دلالاته اللغوية، وعدم ملاءمته لوصف الواقع، لكنهم في الوقت نفسه لم يفتندوا الظاهرة ولم يسعوا لإنكارها وربطها بمشروع أسلمة فرنسا، غير أنهم اقترحوا تسميات أخرى لها تبدو من وجهة نظرهم أكثر مواءمة لتحليل الظاهرة؛ مثل: العنصرية ضدّ المسلمين⁽⁴⁾، المسلموفوبيا⁽⁵⁾، الكراهية ضدّ المسلمين⁽⁶⁾.

(1) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p21.

(2) Voire: Pascal Boniface, Nous (aussi) sommes la Nation -4 Questions à Marwan Muhammed, IRIS, paru le 17/04/2017, disponible à l'adresse: <https://www.iris-france.org/presentation/>, consulté le: 24/08/2025, à 19:02.

(3) Voire: Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p5-7.

(4) Voire: Mamodou Malcom, Sensibilisation et lutte contre l'islamophobie ou le racisme antimusulman en Europe, p6.

(5) Voire: Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p3.

(6) Voire: Assemblée Nationale, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p2.

هذا الموقف تبنته جمعيات تاريخية معترف بها لدى السلطات العمومية الفرنسية؛ مثل اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، حيث عرفت الإسلاموفوبيا على أنها "سلوك كراهية منتظم اتجاه المسلمين حقيقة أو افتراضا، وضدّ الإسلام"⁽¹⁾.

ولا يبعد عن هذا التعريف المفهوم الذي ارتضته المفوضية الوزارية المشتركة لمكافحة العنصرية ومعادة السامية؛ حيث ترى بأنّ الإسلاموفوبيا يراد بها "الخوف، والكراهية، والعداوة، والعنف ضد المؤسسات والأفراد الذين ينتمون للإسلام"⁽²⁾.

هذه الرؤية تستند في طرحها على كَوْن أغلب الاعتداءات لا تستهدف الإسلام كدين؛ ولكنها تستهدف المسلمين لانتمائهم لهذا الدين، ويؤكد بعضهم على هذا الخيار ويبرره بأنّه خلاف للصراع التاريخي بين الإسلام والكاثوليكية؛ فإنّ الديانة الإسلامية غير مستهدفة اليوم كعقيدة، وعليه فإنّ الاعتداءات التي يتعرض لها المنتسبون إليها غير مرتبطة بالقضية الدينية.

إلا أنّ هذا النهج يطرح إشكالية رئيسة: "ما هي الحدود الفاصلة بين العنصرية ضدّ المسلمين، والكراهية الموجهة للإسلام كديانة؟"

إضافة إلى ذلك فإنّه بناء على هذه المقاربة؛ فإنّ نقد الإسلام وتعاليمه لا يندرج ضمن الإسلاموفوبيا، والسلوكيات والخطابات ينبغي تحديد سياقاتها، وتقديرها بناء على درجة حدّتها حتى يتم وصفها بالإسلاموفوبيا من عدمه⁽³⁾.

وفي الأخير؛ نخلص إلى أنّ هذا الجدل الأكاديمي المشحون في فرنسا أسهم في أدلجة هذه الظاهرة، وإضعاف بعدها المفاهيمي، وقدرته الاستدلالية؛ فكلّ فريق انشغل بالرد على خصومه الأمر الذي نجمت عنه حرب ذات طابع دلالي استعانت بتحليلات لا صلة لها بالظاهرة، بدلا من السعي لتيسير فهمها، والعمل على إيجاد حلول ناجعة لها⁽⁴⁾.

والذي نراه أقرب للصواب من وجهة نظرنا؛ أنّ الإسلاموفوبيا في فرنسا لا تخرج عن كونها "عنصرية دينية تستهدف الإسلام والمسلمين بصفة خاصة"؛ والتمييز، والكراهية، والعنف، والتخويف ماهي إلا مظاهر لإسلاموفوبيا يومية يواجهها المسلمون في فرنسا.

فالإسلاموفوبيا كمصطلح مثل باقي المصطلحات التي تشير إلى أنواع متعددة من الفوبيا؛ لا يعدّ مثاليا للدلالة على هذه الظاهرة، بالموازاة مع قابليته للاستغلال والتوظيف غير المنهجي، لكنّه يبقى ضروريا

(1) Voire: Assemblée National, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p4.

(2) Idem: p2.

(3) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p19-20.

(4) Voire: Vincent Geisser et Houes Senniguer, L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale (article), p3.

لنَعَتْ هذه الظاهرة وتحليلها، ويسهم في الاعتراف بوجودها؛ وخلاف ذلك سيؤدي إلى طمسها اجتماعيا وسياسيا⁽¹⁾.

3.2. الإسلاموفوبيا في فرنسا بين الواقع المعيش والإنكار السياسي:

سبقت الإشارة في الجزئية السابقة؛ إلى أنّ الإسلاموفوبيا في جوهرها تعدّ عنصرية تتسم بعدم التسامح، والتمييز ضدّ المسلمين.

وبالرغم من ارتباطها الوثيق بالعامل الديني، إلّا أنّه لا يمكن اختزالها في التمييز المبني على هذا الأساس فقط؛ لأنّها تعدّ نتاج تصوّر عنصري قائم على أسس مختلفة الأمارات؛ من بينها الجذور الإثنية أو الوطنية، والمظهر والخصائص الثقافية، ويمكن أن تتشابك مع مشاعر العداء اتجاه المهاجرين، وكراهية الأجانب، والأحكام المسبقة المبنية على اعتبارات اجتماعية⁽²⁾.

بناء على ما سبق؛ فإنّنا نسعى من خلال هذه الجزئية إلى رسم صورة مقربة لواقع الإسلاموفوبيا في فرنسا، إضافة إلى تسليط الضوء على النكران السياسي لهذه الظاهرة ودواعيه، وذلك من خلال النقطتين الآتيتين:
أولاً. واقع الإسلاموفوبيا في فرنسا⁽³⁾:

سجلت مصالح وزارة الداخلية الفرنسية 173 حادثاً معادياً للمسلمين سنة 2024م، حيث انخفضت نسبة الاعتداءات بنسبة 29% مقارنة بسنة 2023م⁽⁴⁾.

هذه الإحصائيات لا تعكس حقيقة التمييز، وخطاب الكراهية الذي يتعرض له المسلمون في فرنسا؛ إذ تبين الإحصائيات الصادرة عن التجمع ضدّ الإسلاموفوبيا في أوروبا (CCIE)؛ تسجيل 1037 اعتداء بنسبة ارتفاع قدرها 25% مقارنة بسنة 2023م⁽⁵⁾.

ويمكن تفسير تراجع البلاغات المسجلة لدى المصالح الأمنية الفرنسية، والذي يتحجج به الكثير من السياسيين والفاعلين الاجتماعيين للتهوين من ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا، للأسباب الآتية:
1- انعدام الثقة في المصالح الأمنية الفرنسية⁽⁶⁾، والتي ينظر إليها المسلمون على أنّها سلطة رقابية، قمعية تبني أحكامها على الظن والريبة.

(1) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, 19-20, 259.

(2) Voire: Mamodou Malcom, Sensibilisation et lutte contre l'islamophobie ou le racisme antimusulman en Europe, p3.

(3) تجدر الإشارة هنا؛ إلى أنّ جلّ المعطيات التي سيتم ذكرها تتركز على إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية، إضافة إلى الأبحاث المنشورة لمراكز البحث المتخصصة؛ بسبب منع السلطات الفرنسية أي دراسة على أساس ديني، امتثالاً للدستور الفرنسي لسنة 1905م، والذي أسس لقطيعة بين الدين والدولة.

(4) Voire: Assemblée National, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p2.

(5) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p5.

(6) بين سبر للآراء أجراه مركز الدراسات المتخصص IPSOS سنة 2017م؛ أنّ 38% من المسلمين المستجوبين ليس لديهم ثقة في القضاء الفرنسي، ينظر: IPSOS, L'islam et la société française, Paris, p47.

2- التكييف القضائي للاعتداءات في غالب الأحيان يستبعد فرضية العدوان لسبب ديني؛ لعدم وجود أدلة كافية من جهة، وانعدام نص تشريعي يجرم تلك الأفعال لسبب ديني من جهة أخرى، إضافة إلى نقص في تكوين رجال الأمن المكلفين باستقبال البلاغات والشكاوى للتعامل مع أحداث مشابهة.

3- اختيار العديد من الضحايا عدم التبليغ عن الاعتداءات التي يتعرضون إليها؛ لاعتقادهم بأنّ الأحداث التي تعرضوا إليها تعدّ قضاء وقدرًا، وهي اختبار إلهي لهم لتوضيح مدى التزامهم بدينهم وصبرهم على البلاء⁽¹⁾.

وقد أشار التجمع ضدّ الإسلاموفوبيا في أوروبا إلى أنّه من بين 1073 اعتداء تم تسجيله في فرنسا سنة 2024م؛ 59% تتعلق بأفعال تمييزية، و17% أفعال استفزازية وتحريض على الكراهية، و11% تشهير وتشويه للسمعة، و7% شتائم، و6% أعمال عنف.

هذه الأفعال يمكن وقوعها في أيّ مكان في فرنسا، لكن بعض المؤسسات والفضاءات العامة تظل أماكن مفضلة للإسلاموفوبيا؛ وبصفة خاصة في الإدارات العمومية، ومؤسسات التربية والتعليم، والمستشفيات، والفضاء الرقمي.

وتعدّ النساء أكثر شريحة معرضة لمثل هذه الاعتداءات؛ فمن بين 1073 اعتداء تم تسجيله سنة 2024م، 76% من الضحايا هن نساء؛ حيث يظل الحجاب علامة مرجعية للتمييز، والإقصاء المهني، والاعتداءات اللفظية ضد النساء في الشوارع والفضاءات العامة⁽²⁾.

في السياق ذاته؛ شهدت سنة 2024م ارتفاعا مقلقا لحالات الاعتداء على المساجد وأماكن العبادة في فرنسا، حيث تعرضت بعض المساجد لمحاولات حرق خلفت خسائر مادية معتبرة، إضافة إلى تشويه العديد من المساجد وأماكن العبادة، والاعتداء على حرمتها بكتابة عبارات عنصرية، وشتائم على جدرانها⁽³⁾.

هذه الاعتداءات ولدت لدى المصلين شعورا بالضعف، والهشاشة النفسية، وعجز عن مواجهة أفعال إجرامية تزداد خطورتها كل سنة، ولم تجد لها ردة فعل من قبل السلطات الرسمية الفرنسية⁽⁴⁾؛

(1) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p33-34, 204, et CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p5, et Assemblée National, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p3.

(2) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p10-11.

(3) لعلّ أخطر اعتداء تم تسجيله؛ هو حادثة قتل شاب مسلم في مسجد La Grand-Combe يوم الجمعة 2025/04/25 أثناء صلاته في المسجد، إذ تعرض لعدة طعنات بالخنجر أدت إلى وفاته، وقام الجاني الذي وثق جريمته بنشر الفيديو في وسائل التواصل الاجتماعي، متبهاها بجريمته. Voire: Emma Steven, Homicide dans la mosquée de la Grand-Combe: Les faits filmés par le suspect, la piste islamophobe envisagée, paru le: 26/04/2025, francebleu.fr, disponible à l'adresse: <https://2u.pw/4hPmPq>, consulté le: 25/08/2025, à 18:31.

(4) Idem: p14, et Assemblée National, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p5.

حيث توضح نتائج سبر للآراء أجراه معهد دراسات الرأي العام والتسويق (ifop) سنة 2023م، أنّ 78% من المسلمين المستجوبين يتشاركون الشعور بأنّ العلمانية الفرنسية، على النحو الذي يتم تطبيقه فيه اليوم من قبل السلطات العمومية؛ تمييزية اتجاه المسلمين⁽¹⁾.

بالموازاة مع ذلك؛ تظهر نتائج سبر الآراء حول الإسلاموفوبيا في فرنسا قلقا متزايدا، وريبة متنامية اتجاه الإسلام والمسلمين خلال السنوات الأخيرة؛ حيث يعدّ 47% من الفرنسيين الإسلام غير متوافق مع مبادئ الجمهورية، وقيم المجتمع الفرنسي، هذه النسبة ترتفع بصورة ملحوظة لدى الفرنسيين المتقدمين في السن، والإطارات الاجتماعية والمهنية، والأفراد ذوي الشهادات العليا⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ 84% من الفرنسيين لا يحبذون الإسلاماوية (التيار الإسلامي)؛ حيث ينظرون إليه بأنّه فضاء مُنقَر، يتسم بالعنف، والتطرف والتعصب.

هذه الإسلاماوية يتم ربطها بصفة آلية بالإرهاب؛ وينظر إليها بأنّها ظاهرة آخذة في التوسع والنفوذ في مختلف الميادين، لا سيما في الأحياء الشعبية (72%)، والسجون (70%)، والمدارس (63%)، والجامعات (56%)، والمجال الرياضي (52%)⁽³⁾.

بالمقابل؛ فإنّ نتائج سبر الآراء تظهر بأنّ الفرنسيين يرون أنّ بعض تعاليم الدين الإسلامي، مثل الصلاة، والامتناع عن استهلاك الكحول تندرج ضمن الإسلام المعتدل؛ غير أنّ غالبية المستجوبين يعتقدون بأنّ المسلمين منعزلون اجتماعيا، وبعض شعائر الدين الإسلامي مثل فرض صيام رمضان على الأطفال، ورفض مصافحة الرجال للنساء، وتحريم الاستماع للموسيقى والرقص تعبّر عن إيديولوجية إسلاموية، وتعدّ من وجهة نظرهم تهديدا لوحدة المجتمع الفرنسي⁽⁴⁾.

ثانيا. الإنكار السياسي للإسلاموفوبيا في فرنسا:

بالرغم من تحذيرات مختلف الدراسات الأكاديمية، والمؤسسات والجمعيات المستقلة من خطورة تفشي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ فإنّه يلاحظ تعنت سياسي وعدم اعتراف بوجودها كظاهرة اجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد فقط على إحصائيات وزارة الداخلية التي تمّ الإشارة إليها سابقا؛ مع التمسك بتصنيف الاعتداءات على الأفراد والمؤسسات على أنّها حالات فردية معزولة.

(1) Voire: François Krans, Enquête auprès des musulmans sur la laïcité et la place des religions à l'école et dans la société, IFOP, France, 2023, p1.

(2) Voire: Assemblée Nationale, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p6, et Patrick Simon et Liza Rives, Religion et discrimination (article), Revue Hommes et migrations, p8.

(3) Voire: Frédéric Dabi, Le crash-test républicain à l'épreuve des divisions et de l'islamisme, p2.

(4) Voire: Idem, p2-3, Assemblée Nationale, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p6.

ولفهم سبب هذا الإنكار السياسي الفرنسي؛ فإنه ينبغي وضع في عين الاعتبار أنّ الإسلاموفوبيا في فرنسا يتمّ التعبير عنها في سياق تاريخي من جهة، وتوظيفه كنمط جديد لإقصاء المهاجرين من جهة أخرى⁽¹⁾. فجذور الإسلاموفوبيا في فرنسا ينبغي تحليلها ضمن إطار العلاقة بين المهيمن المتمكن، والراضخ المهمش؛ فالاستياء ينشأ عندما تكون هناك أقلية هامشية، أدنى اجتماعيا، محتقرة، ومشوهة على وشك المطالبة بالمساواة اجتماعيا وسياسيا مع الأكثرية المهيمنة. بعبارة أخرى؛ يتمّ التسامح مع الأقلية ما دامت مهمشة، محتقرة، ومشوهة السمعة، وعاجزة نسبيا، يترافق معه قناعة أفرادها بالافتقار على مكانة متدنية مقارنة مع الأغلبية المهيمنة، ويتصرفون وفقا لذلك.

وعليه ليس من المصادفة أن يتمّ تسييس قضية المسلمين في فرنسا لأول مرة، بالتزامن مع مطالبة العمال المهاجرين بالمساواة مع نظرائهم الفرنسيين بخصوص تحسين ظروف العمل؛ وهذا الأمر مرده إلى عدم اعتراف الطبقات المهيمنة بالوجود الإسلامي في فرنسا، ينضاف إليه إنكارهم للإسلاموفوبيا كنوع جديد للعنصرية؛ وذلك من خلال ابتداء عدو وهي اصطلاحوا على تسميته "بمشكلة المهاجرين"، "والمشكلة الإسلامية"⁽²⁾.

بناء على ما سبق؛ فإنّ العديد من الدراسات تحيل إلى سنة 1989م باعتبارها سنة تميزت ببداية جدل سياسي واجتماعي بخصوص الإسلام في فرنسا، حيث تم طرد ثلاث فتيات مسلمات من المتوسطة بسبب تمسكهن بارتداء الخمار في الفصل⁽³⁾؛ الأمر الذي أسهم في تحول الجدل من قضية الهجرة إلى قضية الوجود الإسلامي في فرنسا ومدى اندماجه وتوافقه مع أعراف المجتمع الفرنسي وعاداته. لكن حقيقة الأمر تشير إلى أنّ بداية صناعة مصطلح "المشكلة الإسلامية"؛ ظهر في سياق إضرابات العمال من أصول مغربية في الفترة بين 1982-1984م، حيث وقع نزاع بين أرباب العمل والنقابات العمالية بسبب التسريح التعسفي للعمال من مصانع السيارات الفرنسية؛ في ظلّ هذا الصراع تمّ إقحام

(1) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p22.

(2) Voire: Abdellali Hadjjet et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p20-21.

(3) في بداية شهر أكتوبر 1989م؛ قام مدير متوسطة Gabriel-Havez في مدينة Coreil الفرنسية بطرد ثلاث فتيات مسلمات من المؤسسة، بسبب رفضهن لارتداء الخمار في القسم، الأمر الذي يتعارض من وجهة نظره مع مبادئ العلمانية؛ وبعد عدة أيام (09 أكتوبر 1989م) تم إعادة إدماجهن في المتوسطة بعد موافقة أوليائهن على شرط نزع الخمار داخل قاعات الدراسة. هذه القضية تحولت إلى قضية رأي عام، ومثار جدل سياسي واجتماعي؛ حيث قام وزير التربية الفرنسية آنذاك Lionel Jospin بمراسلة "مجلس الدولة" لحصول على رأي استشاري بخصوص هذه القضية، هذا الأخير قام بالرد بتاريخ: 1989/11/27م؛ حيث ذكر بحق التلاميذ في إظهار معتقداتهم الدينية في مؤسسات التعليم، لكنه وضع حدودا تقييدية لها. ينظر: Christophe Gracieux, L'affaire du foulard islamique en 1989 (article), LUMNI enseignant, disponible à l'adresse: <https://2u.pw/X0tVC>, consulté le: 26/08/2025, à 11:50.

مسألة المسلمين في الفضاء العام، ليحلّ النزاع الديني محلّ النقاش حول الفروق الاجتماعية بين مختلف الطبقات في المجتمع الفرنسي⁽¹⁾.

هذا النقاش الذي بدأ حول الإسلام كان نتاج تفاعل ثلاثة أقطاب؛ أرباب العمل، وسائل الإعلام، والسياسيين؛ حيث اتهم أرباب العمل العمال المضربين المسلمين من أصول مغربية بأنّ إضراباتهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بدولهم الأصلية، الأمر الذي يقتضي من وجهة نظرهم تدخل قوات حفظ الأمن لطرد العمال خارج التراب الفرنسي.

بينما وسائل الإعلام الفرنسية ربطت ما بين تلك الإضرابات والثورة الإيرانية، وتسابقت الجرائد لنشر صور كاريكاتورية لسيارات محجبة؛ ما أسهم في نشر خطاب تفريقي ديني.

أمّا الساسة الفرنسيون فقد سارعوا إلى اتهام العمال المسلمين بتنفيذهم لأجندات أجنبية، وقاموا بإصدار مناشير وزارية تمنع إدراج الدين في المؤسسات؛ وبخاصة في المؤسسات التي يتواجد فيها عمال من أصول مغربية.

بناء على ما سبق؛ فقد تمّ تفسير تمسك العمال بمطالبهم الاجتماعية بأنّ منشأها ترجع لدواع دينية، بدل أن يتمّ وضعها في إطاره الاجتماعي، والذي يتمثل في استمرار الصراع بين الطبقات الاجتماعية في فرنسا⁽²⁾.

وفي السياق ذاته؛ قام رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك بتنصيب لجنة حول الهجرة بتاريخ: 1987/07/22م، والتي تعدّ أول تجربة فرنسية لمعالجة مشكلة الهجرة، والهوية الوطنية.

هذه اللجنة ضمت العديد من الشخصيات الجامعية، والسياسية، والنقابية، والجمعوية، والإعلامية بغية دراسة مشكلة المهاجرين في المجتمع الفرنسي؛ إلّا أنّها كانت محلا لصراع بين تيارين متضادين، متنازعين.

تيار يقوده المستشرقون الجدد؛ والذين يعتقدون بأنّ المسلمين لا يمكنهم الاندماج في المجتمع الفرنسي، لأنّ المسلم الحقيقي لا يمكنه الخضوع لسلطان الدولة، والقانون المدني الفرنسي.

هذه النظرة تقابلها رؤية لأقلية من المختصين في هذه اللجنة؛ والذين رافعوا من أجل بيان أنّ دعوى عدم إمكانية اندماج الإسلام والمسلمين في فرنسا، يتمّ الترويج لها لإقصاء المكوّن المسلم في فرنسا، ولا تستند إلى أيّ أساس علمي.

(1) Voire: Abdellali Hadjjet et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p105.

(2) Voire: Simone Bonnafous, Immigrés et immigration dans la presse politique française de 1974-1984: Analyse de discours (article), p53, et Abdellali Hadjjet et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p105-108.

لكن تلك اللجنة خلصت في الأخير إلى اعتماد مقاربة التيار الإقصائي؛ وذلك بالاعتماد على وقائع تاريخية تثبت مقاومة الإسلام للحضارة الكاثوليكية لعدة قرون، الأمر الذي قد ينجّر عنه نشوب صراعات تؤثر على الوحدة الوطنية؛ بسبب اختلاف تاريخ، وعادات، وتقاليد المسلمين عن الفرنسيين. وعليه فإنّ الإسلام في هذه الحالة؛ يمكنه أن يتسبب في مشاكل مرتبطة بقانون الأحوال الشخصية، مثل مسألة التعدّد، والمساواة بين الجنسين؛ حيث يظهر بأنّه من غير الملائم أن تحتكم طائفة من المجتمع إلى قانون غير القانون الفرنسي بحجة الهوية الثقافية.

ونظرا لكون الإسلام أكثر من مجرد دين؛ فإنّه يمكن له أن يتناقض مع أعراف ومبادئ النظام القضائي، بل حتى مع قيم المجتمع الفرنسي غير المسلم⁽¹⁾.

واستنادا إلى الحجج التي تمّ ذكرها آنفا؛ فقد أوصت تلك اللجنة المستوى السياسي بالتركيز على أبناء المهاجرين، لإمكانية اندماجهم في المجتمع الفرنسي لعدم التزامهم الديني، بخلاف آبائهم الذين حافظوا على تمسكهم بشرائع دينهم؛ ممّا يحول دون اندماج ناجح لهم.

غير أنّ هذا الاعتقاد انقلب رأسا على عقب بعد أحداث قضية طرد الفتيات المسلمات؛ بسبب التزامهن بلبس الخمار في قاعة الدراسة سنة 1989م.

وقد حاول بعض الفاعلين الاجتماعيين آنذاك القيام بتعبئة ضدّ ارتداء الخمار في مؤسسات التعليم، وعدّها خطرا على قيم الجمهورية؛ غير أنّها باءت بالفشل ولم تنجح في إقناع الحكومة ومجلس الدولة؛ حيث رفضوا إقصاء الطالبات المحجبات من الدراسة في المدارس العمومية، لأنّه يعدّ نوعا من التمييز الديني المتناقض مع مبدأ حيادية العلمانية⁽²⁾.

وبعد زهاء عقدين من الزمن نجحت تلك النخب في تصوير الدين الإسلامي على أنّه تهديد للعلمانية؛ الأمر الذي ترجم بإصدار قانون 2004/03/15م، والذي يحظر ارتداء أيّ لباس ذي دلالة دينية في المؤسسات التعليمية⁽³⁾.

وفي ختام هذا العنصر؛ نرى بأنّه ينبغي تسليط الضوء على الأسس التي يركز عليها منكرو الإسلاموفوبيا سياسيا، والتي نسوقها وفقا للترتيب الآتي ذكره:

1- إنكار الإسلاموفوبيا يعتمد على مبدأ "عدم الشرعية" الذي يتمّ به وسم الممارسات الدينية للمسلمين؛ هذا الختم بعدم الشرعية يتبلور من خلال العديد من وجهات النظر التي تتفاعل على نحو

(1) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p109-112.

(2) أصدر مجلس الدولة الفرنسي في شهر نوفمبر 1992م قرار يقضي بإعادة إدماج فتيات تم طردهن من متوسطة Jean-Jaurès de Montfermeil، بسبب ارتدائهن للخمار. ينظر: Christophe Gracieux, L'affaire du foulard islamique en 1989 (article).

(3) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p113-114.

منفصل، أو تراكمي من خلال معاداة رجال الدين، ومكافحة الإسلاموية، وعدم المساواة بين الجنسين، وعنصرية طبقية، أو عنصرية بجميع أنواعها.

2- إنكار الإسلاموفوبيا يتم تغذيته من خلال شرعية سياسية، وإعلامية، وقانونية، وتشريعية لممارسات يمكن عدّها من وجهة نظر اجتماعية تمييزية؛ تستهدف تقييد الحريات العامة للأفراد والمؤسسات.

3- الأساس الأخير والذي يصعب فهمه، هو سمات الرفض؛ فمن الضروري التمييز بين السمات الوصفية الطبيعية والموروثة، وبين السمات المكتسبة والتي تكشف عن نهج شخصي. حيث لا يمكن لوم عربي، أو أسود لكونه ما هو عليه؛ لكن خياراته الثقافية، والدينية يمكن بسهولة الاعتراض عليها؛ لكونها قابلة للانعكاس والتأثير، فالتشريعات التقييدية لا تستهدف المسلمين لكونهم جماعة دينية، ولكن لسلوكهم الديني.

هذا الصراع بين الموروث المكتسب يتجلى بوضوح لدى الرافضين الاعتراف بالإسلاموفوبيا؛ كنوع محدّد من أنواع رفض العنصرية.

ويمكن أن نخلص في نهاية هذه الجزئية؛ إلى أنّ الحذر الذي يطغى على المجال السياسي اتجاه مصطلح الإسلاموفوبيا في فرنسا، والانقسامات التي يثيرها، وقلة اندراجه في الخطاب البرلماني، وضعف شرعيته لدى دوائر صنع القرار؛ مرده إلى نجاح مختلف حملات التعبئة ضد الاعتراف بهذا المصطلح، ونجاعتها إلى حدّ ما⁽¹⁾.

فاستبعاد استخدام مصطلح الإسلاموفوبيا؛ يسهم في إنكار وجود الظاهرة، وإنكار الإسلاموفوبيا يرتبط بمسؤولية النخب الفرنسية في نشر فكرة "المشكلة الإسلامية"، والتي يعتمد عليها بعض الفاعلين السياسيين لاكتساح الانتخابات بمختلف أنواعها (رئاسية، تشريعية، بلدية)⁽²⁾.

4. مظاهر تهديد الإسلاموفوبيا للأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا

في فرنسا يتم الترويج لفكرة أنّ الإسلام يعدّ تهديدا داخليا وخارجيا لوحدة وانسجام المجتمع الفرنسي، وربطها بالمسائل المتعلقة بالهجرة، والقضايا الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة، إضافة إلى أحداث الشغب التي تندلع بين الفينة والأخرى في الأحياء الشعبية.

هذا التشابك بين الصورة السلبية عن الإسلام، والعنصرية اتجاه المسلمين تفرض نفسها في الخطاب السياسي والإعلامي من جهة، ومن خلال التدابير التقييدية التمييزية من جهة أخرى؛ بالتوازي مع مفهوم العلمانية الجديدة الذي تحول إلى قضية مركزية في النقاش العام في فرنسا⁽³⁾.

(1) Voire: Abdellali Hadjjat et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p202-203.

(2) Idem: p231, 259.

بناء على ما سبق؛ وفي ظلّ مناخ يتسم بالكراهية، والريبة، والعنصرية؛ وجد المسلمون في فرنسا أنفسهم أمام مشاكل اجتماعية، وحواجز معيقة لتقدمهم وازدهارهم، الأمر الذي انعكس سلباً على أمنهم المجتمعي؛ حيث أصبحوا عرضة للتفكك الاجتماعي، واختبار لهويتهم الدينية والثقافية، وشعور بالتمييز، والتميز العنصري.

هذا الواقع الأليم والخانق لهم في آن واحد، انعكس سلباً عليهم؛ إذ بات العديد منهم عرضة لمعاملات تمييزية، أثقلت كاهلهم، ورافقها شعور بالدونية، والعنصرية؛ نجم عنها شعور بالعجز والهوان، وفقدان للثقة في النفس⁽¹⁾، وتفكير بعضهم بمغادرة فرنسا دون رجعة⁽²⁾.

وعليه؛ فإننا نسعى من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على بعض من مظاهر الإسلاموفوبيا التي تكابدها الأقلية المسلمة في فرنسا، وبيان أثرها على أمنها المجتمعي، وذلك من خلال الجزئيتين الآتيتين:

1.4. مظاهر الإسلاموفوبيا في الفضاء السياسي وأثرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا:

تميّزت سنة 2024م باكتساح اليمين المتطرف للانتخابات في أوروبا، وزعزعته لاستقرار المؤسسات الوطنية؛ الأمر الذي أسهم على نحو متزايد في إضعاف القوى السياسية المعتدلة. هذه الأحزاب المتطرفة التي كانت مهمشة سابقاً، نجحت في استثمار الأزمات المتلاحقة (الاقتصادية، والطاقيّة، والأمنية، والجيوستراتيجية) لتفرض نفسها كموكّن سياسي لا يمكن غض الطرف عنه في المشهد السياسي الأوروبي.

غير أنّ السمة المميزة للانتخابات الأخيرة؛ هي تأثير هذه الأحزاب المتطرفة على القوى الحزبية التقليدية الحاكمة، والتي كانت سابقاً تضع حدّاً فاصلاً بينها وبين خطاب اليمين المتطرف.

تلك الأحزاب التقليدية الحاكمة وضمن استراتيجياتها لاستقطاب أصوات اليمين المتطرف؛ تبنت بعضاً من برامج تلك الأحزاب المتطرفة، والتي تتميز بالكراهية للمهاجرين والأقليات المسلمة، وإضفاء شرعية على مطالبها التمييزية؛ الأمر الذي نجم عنه إدراج الإسلاموفوبيا في قلب السياسات العمومية.

وفي فرنسا تسارعت هذه الديناميكية على نحو لافت للنظر؛ ففي سياق أزمة سياسية تميزت بحل الجمعية الوطنية من قبل رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون (Emanuel Macron)، بعد الفشل الكبير

(3) Voire: Houda Asal, Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche- (article), p18-20.

(1) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p32-34.

(2) هذا الشعور يبرز أكثر لدى فئة الشهادات العليا؛ إذ تبين إحدى الدراسات هجرة العديد من المسلمين ذوي الشهادات العليا نحو بريطانيا، وكندا، والإمارات العربية المتحدة؛ بسبب ظروف العمل التمييزية التي كانوا يتعرضون لها في فرنسا. ينظر: Assiya Hamza, "La France t'aime mais tu la quittes": pourquoi des musulmans surdiplômés choisissent l'exil (article), paru le: 18/05/2024, France 24, disponible à l'adresse: <https://linksshortcut.com/dcnHx>, consulté le: 26/08/2025, à 20:55, et IPSOS, L'islam et la société française, p47.

للغالبية الرئاسية في الانتخابات الأوروبية شهر جوان 2024م، إضافة إلى التقدم الكبير لحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في الانتخابات التشريعية، والذي حصّد نسبة تاريخية بلغت 33.15% من مجموع الأصوات المعبر عنها في الدور الأول، محتلاً المرتبة الأولى الأمر الذي ترجم باقتناصه 140 مقعداً برلمانياً.

هذه النتائج كان لها تأثير مباشر على مسألة الهجرة والأمن؛ فالتجمع الوطني بالرغم من عدم حصوله على الأغلبية النيابية، إلا أنه استطاع فرض أولوياته في المجال التشريعي؛ حيث تم اتخاذ تدابير أكثر تشدداً بخصوص الهوية الفرنسية، وذلك من خلال إعادة فتح النقاش بخصوص موضوع الإثنية الوطنية للفرنسيين الذين سوّيت وضعيتهم الإدارية، وخطر تدفق المهاجرين⁽¹⁾.

في السياق ذاته؛ فإنّ ظاهرة الكراهية اتجاه الإسلام والمسلمين تسارعت عملية إضفاء الطابع المؤسساتي عليها بعد نتائج الانتخابات سالفة الذكر، من خلال عدة قرارات حكومية من بينها:

- استمرار سياسة القبضة الحديدية في المؤسسات التعليمية، والرياضية التي يتم تطبيقها بصرامة لم يسبق لها مثيل؛ مستهدفة الإسلام الذي ينظر إليه على أنه تهديد لقيم الجمهورية، ويعدّ خطراً أمنياً على المؤسسات العمومية.

- تضاعف عمليات غلق المساجد، والمدارس الإسلامية الخاصة بذريعة مبررات أمنية مهمة، وقرارات إدارية تعسفية⁽²⁾.

- استهداف الجمعيات الإسلامية مع فرض قيود صارمة على تمويلها، وتسييرها وفرض شروط شفافية ورقابة أكثر تشدداً⁽³⁾.

نتيجة لهذا المناخ السياسي القمعي؛ انفجرت الاعتداءات الإسلاموفوبية في فرنسا، مع تجدد للهجمات على المساجد، والاعتداءات اللفظية والجسدية على النساء المحجبات، وتهديدات بالموت ضدّ شخصيات إسلامية معروفة.

بناء على ما سبق؛ يمكن أن نجمل مظاهر تأثير الإسلاموفوبيا السياسية على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا، من خلال المستويات الثلاثة الآتية الذكر:

أولاً. العلمانية الجديدة:

تعدّ العلمانية الجديدة الركيزة الأساسية للمنظومة المعادية للإسلام والمسلمين في فرنسا؛ فمنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تمّ تحريف العلمانية عن مقصدها الأصلي، حيث لم تتوقف منذ ذلك الوقت عن العمل كأداة للعنصرية، ولم تعد مبدأ قانونياً ضامناً لحرية المعتقد والعبادة، يتساوى

(1) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p17-18.

(2) Voire: Assemblée National, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p5, et Mamdou Malcom, Sensibilisation et lutte contre l'islamophobie ou le racisme antimusulman en Europe, p15.

(3) Voire: Assemblée National, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p5.

أمامه جميع المواطنين؛ ولكنها قامت بتوسيع نطاق إلزامية الحيادية الدينية المفروضة على الموظفين في المؤسسات العمومية، ليشمل جميع المواطنين دون استثناء وفي جميع الحالات. وعليه؛ فإنَّ أيَّ مخالفة لهذه العلمانية الجديدة التي فرضت بقانون 2004/03/15م الذي يمنع ارتداء الرموز الدينية داخل المدارس، سيتم النظر إليها على أنَّها رفض للاندماج، وستعدَّ محاولة مجتمعية تسعى لتقويض أسس الجمهورية، من خلال فرض قيم تتعارض مع مثيلاتها الفرنسية⁽¹⁾.

بناء عليه؛ فإنَّ الحضور الإسلامي في الفضاء العام للمجتمع الفرنسي، يتم وصفه اليوم على أنَّه تحدٍّ صارخ لهذه العلمانية الجديدة، التي تسعى لفرض انفصال تام عن كل ما له علاقة بالدين.

فغالبية النقاشات اليوم في فرنسا تركز على الأقليات المسلمة؛ لإقناعها بضرورة اندماجها في العلمانية، وأكثر من ذلك مطالبهم أن يكونوا علمانيين؛ حيث يتم تقديم العلمانية على أنَّها قالب يتم فيه استيعاب جميع الثقافات لتحقيق اندماج ناجح، وعيش مشترك.

فالعلمانية الجديدة يتم التسويق لها على أنَّها ضمانة تحول دون وقوع اختلافات دينية؛ حيث إنَّ فصل الدين وعزله عن الفضاء العام، يسمح بمنع تغلغل مختلف النظريات الدينية التي يمكن أن تكون سببا لنزاع يجتاح الفضاء العام المجتمعي، وتصبح الديانة مسألة ذوق شخصي، ولا تؤثر كثيرا على مجمل الحياة العامة.

لذلك يروج اليمين المتطرف لفكرة أنَّ وجود الأقليات المسلمة في فرنسا، يعدَّ تحديا للهوية الغربية؛ لذلك ينبغي للدولة التدخل لتقرير ما هو ديني من عدمه، وذلك بالاستناد إلى مفهوم العلمانية الجديدة، الأمر الذي ترجم على أرض الواقع بإصدار عدة منشورات تقييدية للحريات العامة⁽²⁾.

ثانيا. التدابير الرقابية الإدارية للأفراد:

منذ سنوات يلاحظ في فرنسا أنَّ هناك حراكا تشريعيا يستهدف الإسلام والمسلمين بصفة خاصة، الأمر الذي يكشف عن وجود مشروع إيديولوجي، وسياسي للتشويه، والتمييز؛ ما كان له أن يزدهر دون تعبئة سياسية وفكرية مكثفة، يتم إجراؤها باسم القيم اليهودية الكاثوليكية، ومبادئ الجمهورية والتي يمكن أن تتعرض للخطر بسبب وجود المسلمين في فرنسا⁽³⁾.

ولعلَّ أخطر تلك التشريعات ما تعلَّق منها بمكافحة الإرهاب والتطرف؛ حيث تمَّ يوم: 2010/10/30م المصادقة على قانون "الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب"، المعروف باسم (SILT) والذي يعدُّ نقطة تحوُّل في السياسة الأمنية؛ وأسس لاستمرارية إجراءات حالات الطوارئ في فرنسا.

(1) Voire: Ugo Palheta, La possibilité du facisme: France le trajectoire du désastre, p123-125.

(2) Voire: Khairy Saleh Shaarawy, L'islamophobie en France et son impact sur les musulmans (article), p1611-1612.

(3) Voire: Assemblée Nationale, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p4, et Ugo Palheta, La possibilité du facisme: France le trajectoire du désastre, p124.

في سنوات لاحقة وفي إطار هذا القانون؛ تمّ إقرار التدابير الإدارية الرقابية للأفراد (MICAS)، والتي تعدّ طفرة في الممارسات القمعية في فرنسا، من خلال إخضاع الحريات الفردية، والجماعية للمنطق الأمني؛ حيث تختلط فيها المفاهيم بين الوقاية والقمع، وبين الجانب الإداري والجانب الجنائي، وبين الأمن والسلامة، وتستدعي التفكير العاجل في مدى توافقها مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون⁽¹⁾.

وتشمل هذه التدابير الرقابية: تحديد النطاق الجغرافي لحركة الأفراد، وإجبارية الإمضاء اليومي لدى مصالح الأمن، إضافة إلى منع وجودهم في أماكن معينة، وضرورة الحصول على ترخيص مسبق للتنقل إلى مكان خارج النطاق الجغرافي المحدد؛ مع إمكانية منع الانخراط في علاقة مع شخص أو أكثر، مع إجبارية تحديد مقر السكن.

تلك التدابير الرقابية ترتقي لتكون فرضا للإقامة الجبرية على الأفراد الذين يمثل سلوكهم خطرا مهددا للأمن والنظام العام؛ سواء لارتباطه بأفراد أو منظمات مشجعة على الإرهاب، أو لانخراطه في أطروحات تحريضية على ارتكاب أعمال عنف.

ويعدّ الإخلال بأي إجراء من الإجراءات السالفة الذكر مسوّغا لفرض عقوبات جنائية؛ تتمثل في السجن لمدة ثلاث سنوات، وغرامة مالية قدرها 45000 أورو⁽²⁾.

فخلال سنة 2024م؛ تجاوز عدد التدابير الإدارية الرقابية للأفراد عتبة مثيرة للقلق، مع انفجار حالات فرض الإقامة الجبرية، والتفتيش الإداري بحجة الضرورة الأمنية؛ لإضفاء شرعية على القمع المؤسساتي الذي يستهدف المسلمين، والذي يركز على مبررات غامضة وتعسفية.

نطاق تلك التدابير لم يسبق لها مثيل؛ فبينما كان عددها ينحصر بين 120-150 حالة قبل سنة 2024م، ناهز عددها 559 إجراء خلال أشهر قليلة فقط سنة 2024م، وليقفز عدد عمليات التفتيش الإداري من 153 عملية سنة 2023م، ليصل إلى 936 عملية سنة 2024م، بنسبة ارتفاع قدرها 510%.

هذه التدابير استهدفت أفرادا ليس لديهم سجل إجرامي، وفي بعض الأحوال قاصرين تتراوح أعمارهم بين 14-18 سنة؛ استنادا إلى مبررات غالبا ما تكون سخيفة⁽³⁾، تعتمد على ملاحظات ومستندات غير موثوقة، ولا مؤرخة⁽⁴⁾.

(1) Voire: Promote, Perquisitions administratives MICAS et restrictions de liberté en France au prétexte des jeux olympiques, Belgique, 2024, p2-7.

(2) Voire: Idem, p4.

(3) المعلومات التي يجمعها خلال تلك التدابير الرقابية؛ غالبا ما يكون مصدرها تبليغات تمت خلال سنوات مضت ضد الأفراد المسلمين بغرض تدميرهم، ومن دون أن يتم التحقق من صحتها. هذه التبليغات تتم في الغالب ضمن سياق نزاعات شخصية، أو عائلية، أو مهنية، يقوم بها أفراد لهم علاقة بالضحية، أصدقاء، معارف، مشاكل طلاق وحضانة الأبناء؛ وحتى لو استطاع الشخص المعني دحض تلك الشبهات، فإنه من النادر ما يتم إلغاؤها. ينظر: Voire: Promote, Perquisitions administratives MICAS et restrictions de liberté en France au prétexte des jeux olympiques, p16-17.

(4) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p15-16.

وأصبح مجرد الانتماء الديني معيارا للإدانة، وفرض الرقابة الأمنية؛ مثل الصلاة في مسجد إمامه مراقب أمنيا، أو التفاعل في مواقع التواصل الاجتماعي مع شخص مشتببه فيه، أو فقط مجرد حيازة كتب دينية مثل رياض الصالحين، وصحيح البخاري.

وتبيّن شهادات العديد من الضحايا؛ عدم تردد رجال الأمن في إساءة استخدام السلطة أثناء المداهمات التفتيشية، والتي تتم غالبا في الصباح الباكر؛ حيث يتم استخدام القوة المفرطة، وغير المبررة، إضافة إلى شيوع استخدام إهانات لفظية عنصرية، ومسيئة للإسلام والمسلمين خلال تفتيشهم لمنزل الضحية، دون وضع في عين الاعتبار لوجود أطفال، أو كبار في السن، أو أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة⁽¹⁾.

هذه التدابير الرقابية الإدارية خلفت عدة آثار سلبية على الضحايا؛ نجلها في ما يتم ذكره:

- شعور مستدام بالقلق، والخوف، واضطرابات في النوم.
- فقدان الرغبة في ممارسة الأنشطة المعتادة قبل عملية التفتيش، وصعوبة في إخفاء الحالة النفسية المتدهورة عن الآخرين.
- شعور باستسلام مفروض في مواجهة ظلم لا مفر منه، يترافق مع إحساس بالعجز عن حماية العائلة، وتوفير مناخ آمن لها.
- تشويه سمعة العائلة المسلمة، وربطها بتهمة الانتماء للإرهاب؛ الأمر الذي يسهم في انعزال أفرادها اجتماعيا، مما يدفعهم لمقاطعة المساجد، وعدم زيارة أقاربهم خوفا أن يتم إدانتهم بدورهم دون أدلة.
- فقدان منصب العمل، وصعوبة الظفر بعمل جديد بسبب تلك الإجراءات التقييدية؛ والتي تحول دون التحاق الفرد بعمله في الوقت المحدد⁽²⁾.

ثالثا. المشاركة السياسية:

تشير التقديرات اليوم إلى أن الثقل الانتخابي للأقليات المسلمة في فرنسا، يقدر بـ 10% من مجموع الوعاء الانتخابي؛ ليلعب عددهم خلال انتخابات 2022م، 4.2 مليون مصوت مسلم، هذه النسبة ترتفع تبعا لارتفاع عدد المسجلين في القوائم الانتخابية (850 ألف مسجل جديد سنة 2022م، مقارنة بسنة 2021م)⁽³⁾.

(1) Voire: Idem, p16, et Promote, Perquisitions administratives MICAS et restrictions de liberté en France au prétexte des jeux olympiques, p13-15.

(2) Voire: Promote, Perquisitions administratives MICAS et restrictions de liberté en France au prétexte des jeux olympiques, p31-36.

(3) Voire: Blandine Chelini-Pont, Le vote des musulmans en France (2002-2022): de l'électorat captif à l'électorat capté ? (article), p84.

وتعدّ ظاهرة مقاطعة الانتخابات سمة بارزة لدى الأقليات المسلمة في فرنسا؛ إذ تبين إحدى الدراسات ارتفاعاً ملاحظاً لنسبة الامتناع عن التصويت لدى المسلمين لتصل إلى 59%⁽¹⁾. هذه الظاهرة تسهم في إضعاف الأقليات المسلمة في فرنسا، وتزيد في اتساع الهوة بين ثقلها الاجتماعي وتأثيرها السياسي، ويقلل من فرص تمثيلها في صناديق الاقتراع⁽²⁾. وبالرغم من ارتفاع نسبة مقاطعة التصويت في الانتخابات لدى الأقليات المسلمة في فرنسا؛ إلا أنه يلاحظ بأنّ المصوت المسلم منذ الانتخابات الرئاسية سنة 2012م، أصبح مؤثراً وحاسماً في الانتخابات التشريعية، والمحلية، والرئاسية اللاحقة. ففي الانتخابات الرئاسية الفرنسية سنة 2017م؛ صوت 92% من المسلمين لصالح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ضدّ مرشحة اليمين المتطرف ماري لوبان، الأمر الذي أسهم في ظفر ماكرون بالرئاسة الفرنسية⁽³⁾. إضافة إلى ذلك؛ فإنّه يلاحظ بأنّه هناك ارتباط تاريخي بين الأقليات المسلمة، والحزب اليساري الذي يتبنى طرحاً اجتماعياً مناصراً لتفعيل اندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ 62% من المسلمين صوتوا لصالح الحزب اليساري في الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي حال دون استفادة حزب اليمين المتطرف بالأغلبية النيابية⁽⁴⁾. بناء على ما سبق؛ ونظراً للثقل الانتخابي للأقليات المسلمة في فرنسا، يلاحظ هناك تعبئة إيديولوجية، سياسية تستهدف التخويف من التوجهات السياسية للمسلمين، وشيطنة المساندين لها؛ حيث يتم تداول بكثرة مصطلح "الإسلام اليساري"، للدلالة على ارتباط الحزب الاشتراكي اليساري الفرنسي بالمسلمين، والتحذير منه لكونه يهدد أركان الأمة الفرنسية؛ بسبب تنامي الهجرة المسلمة التي تسعى إلى الهيمنة على الدولة الفرنسية⁽⁵⁾. ففي شهر جولية 2020م؛ صرحت مارلين شياپا (Marlène Schiappa) وزيرة منتدبة، مكلفة بالمواطنة لدى وزير الداخلية، أنّ هدفها هو محاربة "الإسلام السياسي"؛ وفي 2020/10/22م وزير التربية الوطنية الفرنسي، يصرح أمام لجنة التحري البرلمانية أنّ "الإسلام السياسي" انتشر بين الطلاب في الجامعات⁽⁶⁾.

(1) Voire: Jérôme Fourquet, Le vote des électors confessionnels aux élections européennes, IFOP, 2024, p5.

(2) Voire: Hakim El Karaoui, Un islam français est possible, Institut Montaigne, Paris, 2016, p44.

(3) Voire: Blandine Chelini-Pont, Le vote des musulmans en France (2002-2022): de l'électorat captif à l'électorat capté ? (article), p84.

(4) Voire: Jérôme Fourquet, Le vote des électors confessionnels aux élections européennes, p6, et Hakim El Karaoui, Un islam français est possible, p41.

(5) Voire: Benjamin Tainturier et autres, La lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie, p224.

(6) Voire: Blandine Chelini-Pont, Le vote des musulmans en France (2002-2022): de l'électorat captif à l'électorat capté ? (article), p97-98.

هذه التعبئة السياسية التمييزية التي تستهدف الحدّ من التأثير السياسي للأقليات المسلمة في فرنسا، ودفع أفرادها لاعتزال المشهد السياسي حققت نجاحا بنسبة كبيرة؛ إذ غالبية المجتمع الفرنسي تؤيد هذا الطرح، حيث تبين الدراسات أنّ 68% من الفرنسيين يعتقدون أنّ التيار اليساري الفرنسي يسهم في تقسيم البلاد، وسياساته راديكالية ولا تنخرط في مسعى محاربة الإسلاموية. وفي السياق ذاته؛ فقد بينت دراسات أخرى أنّ الفشل الذريع لليساريين في انتخابات 2014م، و2015م مرده إلى ارتفاع نسبة مقاطعة التصويت لدى الأقليات المسلمة في فرنسا؛ بسبب تنامي شعورهم بالتمييز، والعنصرية، والتشهير الديني⁽¹⁾.

2.4. مظاهر الإسلاموفوبيا في الفضاء الإعلامي وأثرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا:

لا شك في أنّ وسائل الإعلام الفرنسية تضطلع بدور مهم في إرساء ثقافة الكراهية، وبثّ أفكار لها صلة ببعض الإيديولوجيات المتطرفة؛ حيث تقوم بانتقاء كلّ ما هو متطرف وتقديمه على أنّه يمثل غالبية المسلمين؛ الأمر الذي أسهم في إرساء رأي عام يتبنى أفكارا خاطئة عن الإسلام والمسلمين. في السياق ذاته؛ فإنّ وسائل الإعلام الفرنسية تستغلّ بعضا من الأعياد الدينية، والشعائر الإسلامية (عيد الأضحى، وصلاة الجمعة وأداؤها في الطرقات) وتقديمها على أنّها تتعارض مع مبادئ الجمهورية والعلمانية، واتهامها بأنّها ممارسات تسعى لأسلمة فرنسا⁽²⁾. من جهة أخرى؛ فإنّ هذا الخطاب الإعلامي يسهم في تذكية نقاش إسلاموفوبي، يعتمد على استراتيجيات اتصال؛ تستهدف الانتقاص من شرعية صفة المواطنة عن الأقليات المسلمة في فرنسا. ومن الجدير بالذكر؛ أنّ جوهر النقاش الإعلامي حول الإسلام في فرنسا يتمحور حول التشكيك الدائم في قدرة المسلمين على الاندماج الكامل في العلمانية، والخلط المستمر بين التطرف الأصولي والإسلام، والإحالة المستمرة لنظرية "الصدام بين الحضارات"⁽³⁾؛ من أجل تبرير استراتيجيات إثنية تمييزية، وصناعة صورة للتفوق الغربي، وتشويه ثقافي للشعوب التي ترفض هذه الهيمنة.

(1) Voire: Idem, p91, et Frédéric Dabi, Le crash-test républicain à l'épreuve des divisions et de l'islamisme, p3.

(2) Voire: Benjamin Tainturier et autres, La lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie, p234-251.

(3) ترجع نظرية الصدام بين الحضارات لسموئيل هنتغتون، الذي شرحها بالتفصيل في كتابه "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي" في العام 1996م؛ حيث يرى أنّ الكتل التي تشكلت خلال الحرب الباردة تنحصر في العالم الحرّ بقيادة الولايات المتحدة، الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي، ودول عدم الانحياز قد عفى عليها الزمن. فالدول بعد هذه الفترة ستعيد اصطفاها بناء على أسس ثقافية؛ وانطلاقا من ذلك فإنّ الدول التي تتشابه حضاراتها تقترب من بعضها البعض في أغلب الأحيان، أما الدول التي تختلف حضاراتها تنفصل عن بعضها في كثير من الأحيان، مستشهداً بحالة الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا التي انفصلتا عن بعض لأنّ ضمتهما شعباً من حضارات مختلفة. ينظر: إلهام ناصر، صدام الحضارات (مقال)، اطلعت عليه يوم: 2025/08/30م، في الساعة: 00:12، من موقع "الموسوعة السياسية" في الشبكة العنكبوتية من الصفحة الآتية: <https://linksshortcut.com/saxQB>

ولذلك فإنّ من اللافت للنظر وجود علاقة بين تنامي الإسلاموفوبيا، ونشأة حقيقة إسلامية متنازع عليها في الفضاء العام، والتي تجعلها وسائل الإعلام الفرنسية أكثر بروزاً وتأثيراً. ومع ذلك؛ فإنّه لا يمكن اختزال هذا الرهاب التمييزي في البعد الديني فحسب، بل يؤثر أيضاً على نمط الملابس، والنظام الغذائي للمسلمين؛ حيث تصوره وسائل الإعلام الفرنسية بأنّه إيديولوجية ضمنية، تسعى للتأكيد على الوجود الإسلامي في فرنسا⁽¹⁾.

لذلك ليس من قبيل الصدفة؛ أن تكون الخطابات الإعلامية هي المجال الرئيس لحدّ الساعة لدراسة الإسلاموفوبيا في فرنسا، والتي تعمل ككتلة متجانسة تؤثر على سلوكيات القراء، والمستمعين، والمشاهدين، وإدراكهم السليم للواقع.

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أنّ هناك تهميشاً، وإقصاء متعمداً لقضايا المسلمين من قبل وسائل الإعلام الفرنسية؛ ويرجع هذا الأمر للعلاقات الاجتماعية التي تربط رؤساء الوسائل الإعلامية مع النخب السياسية، فغالبية المسلمين في فرنسا ينتمون إلى أوساط شعبية بعيدة عن دائرة التأثير الإعلامية، والصحفيون المسلمون -على قلتهم- يتم استبعادهم من وسائل الإعلام المهيمنة.

من جهة أخرى؛ فإنّ إقصاء المسلمين يعدّ خياراً مفضلاً يندرج ضمن استراتيجيات التسويق، والتمويل، والبت التي تنتهجها وسائل الإعلام الفرنسية؛ فالدراسات التسويقية تقدر بأنّ الطبقات الشعبية والمهاجرة التي ينتمي إليها غالبية المسلمين في فرنسا، ليس لديهم اهتمامات بوسائل الإعلام المحلية والوطنية؛ لذلك لا يعدون هدفاً بسبب لا مبالاتهم المفترضة، وضعف قدرتهم الشرائية؛ نتيجة لذلك فإنّ الأقليات المسلمة في فرنسا تعدّ مادة إعلامية، أكثر منها مواضيع تستحق تسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام⁽²⁾.

بعبارة أخرى؛ فإنّ الاستقرار المالي لوسائل الإعلام الفرنسية يعتمد بصفة كبيرة على الإشهار، والرهان الأساسي بالنسبة لها يتمثل في مدى قدرتها على المحافظة على متابعيها؛ والتي تختلف خصائصهم من وسيلة إعلامية لأخرى.

(1) Voire: Khairy Saleh Shaarawy, L'islamophobie en France et son impact sur les musulmans (arricle), p1603-1605.

(2) في السياق ذاته؛ يلاحظ في فرنسا رواج بيع الكتب التي تستهدف الإسلام والمسلمين خلال السنوات الماضية، بل إنّ بعض الصحف وفي إطار سعيها لزيادة مبيعاتها تقوم باستفزاز مشاعر المسلمين، مثل جريدة شارلي إيبدو التي قامت بنشر صور مسيئة للنبي (ي. ينظر: جوسلين سيزاري، ت: صابرنا يحيى العقلة، الإسلاموفوبيا في الغرب -مقارنة بين أوروبا وأمريكا- (مقال)، اطلعت عليه يوم: 2025/07/16م، في الساعة: 09:37، من موقع "أثارة" في الشبكة العنكبوتية من الصفحة الآتية: <https://linksshortcut.com/gKqyz>

فالمنطق الإعلامي التشويهي للأقليات المسلمة في فرنسا، يكشف عن تبعية قوية للتيار الإقصائي؛ حيث يتم تهميش قواعد ومناهج التحقيق الإعلامي، لصالح هيمنة المنطق الاقتصادي، والسياسي، والخضوع لإرادة أصحاب القرار⁽¹⁾.

بناء على ذلك؛ فإنه يلاحظ في فرنسا تصدر شخصيات اليمين المتطرف للمشاهد الإعلامي، واحتكارهم للنقاش العام، وتوجيههم إياه نحو مسائل الهوية الوطنية، والانفصالية الإسلامية، وعدم التوافق الثقافي؛ واقتناص أي فعل مخالف صادر عن مسلم وتضخيمه، وعدّه مشكلاً يستوجب ردّ فعل قوي من قبل السلطات العمومية.

بالتوازي مع ذلك؛ فإنّ الصعود القوي لمجموعة "Bolloré"، وبالأخص قناة C8، وCNEWS المعروفتين بتوجهاتهما اليمينية؛ أسهمت في تضخيم ديناميكية الكراهية اتجاه الإسلام والمسلمين⁽²⁾.

وبالرغم من تدخل سلطة ضبط الإعلام المرئي والرقمي الفرنسية، وفرضها عقوبات على القانتين المذكورتين آنفا سنة 2024م، فإنّ مقدار الضرر الناجم عنهما لا يمكن تصوره؛ فالقناتين ولعدة سنوات كانتا منبرا إعلاميا يتمّ من خلاله بثّ تصريحات إسلاموفوبية، أسهمت في ترسيخ هذه الأفكار على نحو مستدام في المشهد الإعلامي الفرنسي⁽³⁾.

3.4. مظاهر الإسلاموفوبيا في الفضاء المهني والتعليمي وأثرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا:

تعدّ الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الجوانب، لا تقتصر فقط على الفضاء السياسي والإعلامي، ولكن تتعداهما لتشمل فضاءات أخرى من بينها المجال المهني والتعليمي؛ ونسعى من خلال هذه الجزئية بيان مظاهر الإسلاموفوبيا في هذين المجالين، وتوضيح أثرها على الأقليات المسلمة في فرنسا وذلك من خلال النقطتين الآتيتين:

أولا. مظاهر الإسلاموفوبيا في الفضاء المهني وأثرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا:

في مناخ يتسم بارتفاع نسبة البطالة في فرنسا، خاصة لدى الأقليات المسلمة والتي تقدر بنسبة 13%، مقارنة بنسبة 8% لمجموع السكان⁽⁴⁾؛ تبين نتائج سبر الآراء أهمية الظفر بمنصب عمل قار بالنسبة للمسلمين في فرنسا، وأثره على استقرارهم المهني والاجتماعي⁽⁵⁾.

(1) Voire: Abdellali Hadjjet et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p116-121.

(2) في سنة 2023م؛ غالبية العناوين الرئيسية لقناة CNEWS تضمنت كلمات مرتبطة بالهجرة، أو الإسلام (335 يوما من أصل 365 يوم). وبالرغم من وجود تشريعات منظمة للقنوات الإعلامية المرئية؛ إلا أنّ هناك منطقة رمادية تحول دون معاقبة تلك القنوات، خاصة إذا كان الموضوع متعلقاً بالمسلمين؛ الأمر الذي يسهم في ترويج خطاب إسلاموفوبي في إطار لا يخرج عن القوانين الضابطة. ينظر: Voire: Assemblée. National, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p5.

(3) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p24.

(4) Voire: Agnès Dugués et autres, Immigrés et descendants d'immigrés en France, p11.

(5) Voire: Hakim El Karaoui, Un islam français est possible, p40, et Dominique Meurs, Le chômage des immigrés: quelle est la part des discriminations ? p1-2.

وتعاني الأقليات المسلمة في فرنسا من ممارسات تمييزية، عنصرية تستهدف في الغالب إقصائهم عن سوق العمل بصفة مباشرة، أو غير مباشرة؛ بدعوى عدم مواءمة انتمائهم الديني مع متطلبات المهن التي يزاولونها.

حيث تبين نتائج دراسة أجريت حول مكانة الإسلام في المجتمع الفرنسي؛ أنّ 52% من المسلمين تعرضوا للسخرية من قبل زملائهم، أو المسؤولين المباشرين عنهم بسبب معتقداتهم وآرائهم الدينية. وقد بينت الدراسة نفسها أنّ 43% من المسلمين صرحوا بأنّه طلب منهم فعل أشياء تتناقض مع قيمهم؛ و36% منهم تعرضوا لممارسات وألفاظ عنصرية في مقر عملهم⁽¹⁾.

في السياق ذاته؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنّ 47% من مسيري مختلف المؤسسات الفرنسية، يعتقدون أنّ السلوك المرتبط بالإسلام لا يسهم في استقرار بيئة العمل؛ حيث يستند هؤلاء في حكمهم هذا انطلاقاً من إيمانهم بضرورة تطبيق مبادئ العلمانية على القطاع الخاص، فبالرغم من تأييد غالبيتهم (70%) لمبدأ حرية المعتقد بشرط عدم تأثيره على مردودية العمل؛ فإنهم يرون أنّ العلمانية التي يؤمنون بها تقتضي تسامحاً محدوداً، ومؤطراً للحضور الديني في بيئة العمل⁽²⁾.

وتأكيداً لما سبق؛ فإنّ كلّ الدراسات التي وقفنا عليها تتفق على وجود تمييز شائع، يتعرض له المترشحون لمقابلات العمل من أصول عربية ومسلمة⁽³⁾؛ حيث بينت إحدى الدراسات أنّ نسبة قبول المترشحين لوظائف العمل، والذين يحملون أسماء وألقاباً عربية لا تتجاوز 12% فقط⁽⁴⁾.

وتعدّ النساء المسلمات هنّ أكثر شريحة تتعرض للتمييز العنصري أثناء بحثهن عن عمل، أو مزاولتهن لوظائفهن؛ حيث تبين الدراسات أنّ النساء المسلمات المحجبات في فرنسا فرصهن للظفر بمقابلة عمل أقل مرتين أو ثلاث مقارنة بغير المحجبات، بالرغم من امتلاكهن للمؤهلات نفسها⁽⁵⁾.

وقد أشار المرصد الوطني الفرنسي للتمييز والعدالة في التعليم العالي (ONDES) في تقريره لسنة 2024م؛ إلى أنّ 80% من النساء المسلمات حرمن من الظفر بعقد عمل في قطاع التعليم بسبب التزامهن بالحجاب⁽⁶⁾.

(1) Voir: IPSOS, L'islam et la société française, p31, et François Kraus, Combattre les instrumentalisation politiques: Etat des lieux des discriminations et des agressions envers les musulmans de France, p19.

(2) Voir: Lionel Honoré, Religion au travail: Baromètre du fait religieux en entreprise 2022-2023, p29.

(3) Voir: Véronique Rémy et Emmanuel Valat, Au-delà là des discriminations mesurées par les testings: Comment sont recrutées les personnes dont les noms et prénoms suggèrent une origine arabo-musulmane?, p3, et IPSOS, L'islam et la société française, p30, et Lionel Honoré, Religion au travail: Baromètre du fait religieux en entreprise 2022-2023, p21.

(4) Voir: Véronique Rémy et Emmanuel Valat, Au-delà là des discriminations mesurées par les testings: Comment sont recrutées les personnes dont les noms et prénoms suggèrent une origine arabo-musulmane?, p8.

(5) Voir: Lionel Honoré, Religion au travail: Baromètre du fait religieux en entreprise 2022-2023, p23, et Assemblée Nationale, Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, p5.

(6) Voir: Assemblée Nationale, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p4.

في السياق ذاته؛ فقد أوضح سبر للآراء قام به المركز الفرنسي للرأي العام سنة 2019م، أن 35% من النساء المسلمات تعرضن للتمييز في مكان عملهن؛ بسبب ارتدائهن للخمار⁽¹⁾.

ولا تتوقف محنة المرأة المسلمة في فرنسا عند هذا الحد؛ ففي إطار التشريعات التي تتماهى مع مفهوم العلمانية الجديدة والتي يستهدف الأقليات المسلمة بالخصوص؛ تم المصادقة على مشروع قرار رقم: 48، بتاريخ: 2012/01/17م يسعى لتعميم الالتزام بمبدأ الحيادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ ويركز بصفة خاصة على نشاطات المؤسسات التي تعنى باستقبال الأطفال دون ست سنوات.

حيث ينص هذا القانون؛ على إجبارية حيادية الموظفين بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي تتلقى دعماً مالياً حكومياً، ويتيح للهيئات الخاصة ذاتية التمويل اتخاذ تدابير تقييدية للحريات العامة، تتماشى مع مبادئ العلمانية.

بناءً على هذا التعديل؛ فإن المرأة المحجبة أصبح محظوراً عليها ممارسة هذا النشاط في المؤسسات الخاصة، ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ حيث امتد الحظر ليشمل حضانة الأطفال في المنازل (الروضات المنزلية، مساعدة الطفولة)، بحجة صغر سن الأطفال الذين ينبغي عدم دفعهم لمواجهة مظاهر ذات مرجعية دينية.

هذا القانون حرم آلاف النساء المسلمات خاصة المهاجرات منهن من مورد رزق، كنّ يجدن فيه وسيلة يتيمة لتحسين وضعيتهن المالية الصعبة؛ حيث تشير إحصائيات سنة 2008م، أن 283 ألف مساعدة أمومة، كنّ يعتنين بما يناهز 800 ألف طفل⁽²⁾.

ثانياً. مظاهر الإسلاموفوبيا في الفضاء التعليمي وأثرها على الأمن المجتمعي للأقليات المسلمة في فرنسا:

يعدّ فضاء التعليم من أهمّ الفضاءات التي تسعى من خلالها السلطات الفرنسية فرض هوية علمانية؛ تسعى لتهميش كلّ ما يتعارض معها من قيم دينية، وإرث ثقافي.

حيث قام مجموعة من المفتشين بتكليف من وزارة التربية الفرنسية سنة 2004م، بإعداد تقرير معنون بـ "بروز الرموز الدينية في المؤسسات التربوية"، خلص إلى توصيات محذرة من تهديد إسلامي مفترض في الحرم المدرسي؛ بسبب بروز انتماءات دينية فردية، وجماعية تتضاعف وتتنوع بسرعة مقلقة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على جميع مناحي الحياة الشخصية، والعائلية، والاجتماعية للتلاميذ.

(1) Voire: François Kraus, Combattre les instrumentalisations politiques: Etat des lieux des discriminations et des agressions envers les musulmans de France, p21.

(2) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p155-159.

بناء عليه؛ تم المصادقة على قانون حظر ارتداء الرموز الدينية في المدرسة، بتاريخ: 2004/03/15م، والذي بالاستناد إليه يتم منع الفتيات المسلمات من ارتداء الخمار في المؤسسات التعليمية، والذي اعترض عليه المسلمون وتمّ اعتباره مساساً بالحريات الشخصية للأفراد⁽¹⁾.

هذا القانون الذي استند إلى حجج تفترض وجود طائفية، وانتشار لأصولية إسلامية في الأحياء الشعبية؛ ولمواجهة هذا الخطر المهدد لمستقبل الدولة الفرنسية، تم تقديم العلمانية على أنّها الحل الأمثل لحماية التلاميذ وصون مستقبلهم⁽²⁾.

بناء على هذه الرؤية؛ فإنّه يتمّ تدريس العلمانية في المدارس بهدف منح التلاميذ شعوراً بالانتماء إلى البلد نفسه، وإقناعهم بتبني مبادئها الأساسية بغض النظر عن جذورهم الإثنية، وقناعاتهم السياسية، ومعتقداتهم الدينية.

وفي إطار هذه التدابير؛ فإنّ مهمة المؤسسات التعليمية الفرنسية تتمحور حول بناء نسيج اجتماعي متجانس، ملتف حول مبادئ حرية التعبير في إطار احترام العلمانية والسلطات العمومية. ولتحقيق هذه الغاية؛ فإنّه ينبغي على التلاميذ باعتبارهم أفراداً أحراراً، أن يتعلموا إبراز سعة صدر، وانفتاحاً ذهنياً لتقبل فكرة أن يتمّ التشكيك في خصوصياتهم الثقافية، تبعاً لتنوع الآراء السائدة في المجتمع الديمقراطي⁽³⁾.

هذا التوجه الذي رسمته السلطات العمومية الفرنسية؛ تمّ تعزيزه بإصدار قانون "تعزيز احترام مبادئ الجمهورية" سنة 2011م، والتعديل الذي طرأ على قانون العمل سنة 2016م والذي يسمح للمؤسسات بفرض مبادئ العلمانية؛ الأمر الذي نجم عنه تحويل الحرم المدرسي إلى ساحة معركة، تسعى لمحاربة انتهاكات العلمانية في المدارس، والتعبئة للدفاع عن قيم الجمهورية⁽⁴⁾.

يتجلى هذا الأمر بعد الاعتداء على جريدة شارلي إيبدو سنة 2015م؛ حيث تم إلزام جميع الفاعلين في الفضاء التربوي بالوقوف دقيقة صمت، وطباعة شعار "أنا شارلي"، حيث رفض بعض التلاميذ المسلمين

(1) Voire: François Krans, Enquête auprès des musulmans sur la laïcité et la place des religions à l'école et dans la société, p1.

(2) Voire: Lila Belkacem et autres, Agir au nom de la laïcité: Dilemmes parmi des professionnelles de l'éducation populaire, INJEP, 2023, p46.

(3) Voire: Abdellali Hadjij et Marwan Mohammed, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, p124, 151.

(4) تجدر الإشارة هنا؛ إلى أنّ هذه التعبئة حققت نجاحاً في أوساط المجتمع الفرنسي، إذ تشير نتائج سبر الآراء، إلى مساندة غالبية المجتمع الفرنسي للإجراءات التقييدية التي أقرتها السلطات الفرنسية في قطاعي التربية والتعليم العالي؛ سواء تعلق الأمر بمنع ارتداء الخمار في المدارس والجامعات (85%)، أو توفير الطعام الحلال في المدارس (68%)، أو منع الأمهات المحجبات من مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية (59%). ينظر: IPSOS, L'islam et la société française, p37-39.

الالتزام بهذا الأمر، لأنّه يعدّ من وجهة نظرهم استفزازاً لهم بسبب تعمد تلك الجريدة الاستهزاء بالمقام النبوي.

هذه المعارضة تمّ ترجمتها على أنّها إشارة على رفض مبادئ الجمهورية والعلمانية، تلاها تعبئة كبيرة تجسدت من خلال إصدار مناهج التربية الأخلاقية والمدنية في الدخول المدرسي اللاحق، إضافة إلى إقرار إجراءات سنة 2018م، تستهدف التبليغ وتسيير انتهاكات العلمانية في الحرم المدرسي⁽¹⁾.

وفي السياق ذاته؛ فإنّ الهوس الرسمي بلباس الفتيات المسلمات لم يتوقف، حيث تمّ إصدار قانون حظر لباس العباية في المؤسسات التعليمية سنة 2023م، وتواصل الأمر سنة 2024م؛ حيث تضاعفت حالات طرد الفتيات المسلمات من المدارس بحجة أنّ ملابسهن فضفاضة، وطويلة أكثر من اللازم، وتحمل رسالة دينية تتناقض تماماً مع مبادئ العلمانية المفترض أن تحكم النظام التعليمي.

حتى أولياء التلاميذ لم يسلموا من هذه الإجراءات التمييزية؛ فقد تم منع الأمهات المتحجبات من مرافقة أبنائهن خلال الرحلات المدرسية، الأمر الذي يفسر على أنّه رغبة دائمة من السلطات الفرنسية في تقييد ظهور المرأة المسلمة تحت غطاء العلمانية⁽²⁾.

قطاع التعليم العالي وضعيته بالنسبة للأقليات المسلمة ليست أفضل حالا من نظيره التربوي؛ حيث قام وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع قرار إلى مجلس النواب شهر جانفي 2025م، يهدف إلى حظر ارتداء الحجاب في الجامعات والملحقات الدراسية.

إضافة إلى ذلك؛ فقد أشار المرصد الوطني الفرنسي للتمييز والعدالة في التعليم العالي (ONDES)؛ إلى أنّ الكثير من الطلبة المسلمين تمّ حرمانهم من الالتحاق بنظام الماستر سنة 2023م، بسبب جذورهم المغربية⁽³⁾.

5. خاتمة

استهدفنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ وذلك ببيان مفهوما، وإبراز أهم مظاهرها وأثرها على الأقليات المسلمة في فرنسا؛ وخلصنا في نهايته إلى عدّة نتائج نوجزها فيما يأتي بيانه، مردفين إيّاها ببعض الاقتراحات والتوصيات:

أولاً. النتائج:

- المراد بالأمن المجتمعي هو: اختفاء كلّ مصادر التهديد والمخاوف الأمنية، والمادية، والمعنوية، والبيئية للمواطنين فرادى، والمجتمع ككل.

(1) Voire: Lila Belkacem et autres, Agir au nom de la laïcité: Dilemmes parmi des professionnelles de l'éducation populaire, p46-47.

(2) Voire: CCIE, Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024, p13.

(3) Voire: Assemblée Nationale, Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations, p4-5.

- مصطلح الأقليات المسلمة يُطلق على المسلمين الذين يعيشون في البلدان التي هي ليست عضوةً بمنظمة التعاون الإسلامي، ويتميزون بخصوصيات فرضها عليهم واقعهم والظروف المحيطة بهم.
- تعدّ الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ عنصرية تتسم بعدم التسامح، والتمييز ضدّ الإسلام والمسلمين.
- ينظر للإسلام في فرنسا على أنّه تهديد داخلي، وخارجي لوحدة وانسجام المجتمع الفرنسي، ويتم ربطه بالمسائل المتعلقة بالهجرة، والقضايا الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة.
- تعدّ العلمانية الجديدة الركيزة الأساسية التي تستند عليها فرنسا لإنكار الإسلاموفوبيا؛ حيث يتم استخدامها كعلامة على الهوية الوطنية، وأداة إقصائية لكلّ ما لا يتوافق مع مبادئها.
- تتجلى مظاهر الإسلاموفوبيا في فرنسا في عدة مجالات؛ سياسية، وإعلامية، ومهنية، وتعليمية؛ ويمكن أنْ نجمل أثرها على الأقليات المسلمة في فرنسا في النقاط الآتية:
- إصدار عدة قوانين ومناشير وزارية تقييدية للحريات العامة، ومستهدفة للأقليات المسلمة في فرنسا؛ بدعوى حماية قيم الجمهورية، ومبادئ العلمانية.
- استعمال وسائل الإعلام لشيطننة الأقليات المسلمة في فرنسا، والترويج لفكرة استحالة اندماجها في المجتمع الفرنسي.
- الممارسات التمييزية العنصرية ضدّ الأقليات المسلمة في فرنسا أثناء مقابلات العمل، أو خلال مزاولتهم لوظائفهم؛ أمر الذي يحول دون استقرارهم مهنيًا واجتماعيًا.
- استخدام المؤسسات التعليمية لفرض هوية علمانية، تسعى لإقصاء أي قيم أو أعراف لا تتواءم مع أسسها ومبادئها الغربية.
- تعدّ النساء المسلمات أكثر شريحة متضررة من الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ حيث يتم استهدافها باستمرار في جميع المجالات؛ بدعوى عدم توافق لباسهن مع مبدأ الحيادية الذي تفرضه العلمانية.

ثانيًا. الاقتراحات والتوصيات:

- سبقت الإشارة؛ إلى أنّ الأقليات المسلمة في فرنسا تملك ثقلًا انتخابيًا يتسم بمقاطعة انتخابية، ولا يفعل إلا في حالة استشعار الخطر؛ لذا نوصي الأقليات المسلمة بضرورة الانخراط بقوة في المسار السياسي، بغية العمل على استصدار قوانين تحظر المساس بدينهم وقيمهم، أسوة بالأقلية اليهودية والتي لا يمكن المساس بها لوجود تشريعات قانونية تم المصادقة عليها بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

تجدر الإشارة هنا؛ إلا أنّه من بين 557 مقعدًا نيابيًا في الجمعية الوطنية الفرنسية، فإنّ عدد النواب من أصول عربية لا يتجاوز 9 نواب (1) Hatem Kattou, Les arabes de l'assemblée nationale française 2022: Baisse quantitative et diversité 2022م. ينظر:

- دعوة أصحاب رؤوس الأموال من الأقليات المسلمة في فرنسا إلى الاستثمار في المجال الإعلامي، وفتح قنوات إعلامية تدافع عن قضاياهم في فرنسا، وتتصدى لحملة التشويه التي تبثها القنوات الإعلامية الفرنسية؛ لما للإعلام من تأثير في توجيه قنوات الرأي العام.
- دعوة الأقليات المسلمة في فرنسا إلى ضرورة الالتزام بهويتها الدينية، وتحصين أبنائها ضد حملات التغريب التي يتم انتهاجها تحت مسميات شتى (العلمانية، القيم الجمهورية، الهوية الوطنية).
- تشجيع الباحثين والطلبة للاهتمام بهذا الظاهرة خاصة في فرنسا؛ والتي تتبنى نهجا إقصائيا تمييزيا يستهدف الأقليات المسلمة بصفة خاصة.

6. قائمة المراجع

أولاً. المراجع العربيّة:

- إبراهيم. م. ي، (2013)، فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتقعيداً، دار الأوقاف للنشر والتوزيع، قطر.
- ابن العقيل. م. ب. ع. أ، (2015)، ضوابط الفتوى في بلاد الأقليات المسلمة، بحث مقدم لندوة: "الفتوى بين التأثير والتأثر بالمتغيرات"، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- ابن بيه. ع. ا، (2018)، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، دبي، مسار للطباعة والنشر.
- أمينة. م. د، (2013)، الدراسات الأمنية النقدية، (ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3.
- إيداير. أ، (2012). التعددية الإثنية والأمن المجتمعي -دراسة حالة مالي-، (ماجستير)، جامعة الجزائر3.
- بدوي. أ. ز، (1982)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- بن ربحة. م، (2022)، خلفيات تنامي الإسلاموفوبيا (2011-2020م) -دراسة سياسة فرنسا-، (دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.
- جاب الله. أ، (2009)، الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية وقضايا الإفتاء، بحث مقدم للندوة العالمية حول: "فقه الأقليات المسلمة في ضوء مقاصد الشريعة -تميّز واندماج-"، الجامعة الإسلامية كولالمبور، ماليزيا.
- الجوهري. أ. ب. إ، (1987)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين.

- الزيدي. ر. ع. ي، وهيمن. ر. س، (2022)، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كونهانغن، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مج5، ع2.
- سلامة. م. ب. د، (1420)، الأقليات المسلمة وما يتعلق بها من أحكام في العبادات والإمارة والجهاد، (ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشيعي. س. ب. ع. ا، (2016)، الأقليات المسلمة وتغير الفتوى -أوروبا نموذجاً-، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ع22.
- صالح. ش، (2022)، حوار العدد مع الباحثة في شؤون الأقلية المسلمة في فرنسا فاطمة النهاري، مجلة أقليات، ع4.
- عبداوي. أ، (2024)، الحرب غير النظامية والأمن المجتمعي -دراسة حالة سوريا-، (دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.
- عمارة. م، (2018)، الإسلاموفوبيا، دار البشائر للثقافة والعلوم.
- ف. عبد الرحيم، (2011)، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، دمشق، دار القلم.
- الفراهيدي. أ. ب. خ، (1980) العين، دار ومكتبة هلال.
- قرابسي. ن، (2021)، تأثير الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي، (دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (2007)، ع16.
- مجمع اللغة العربية بمصر، (2004)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية.
- مجموعة من المؤلفين، (2017)، معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مدينة الملك فهد للعلوم التقنية.
- مصباح. ع، (2015)، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة -مناقشة لنماذج نظرية-، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع8.
- النجار. ع. ا، (2005)، مآلات الأفعال وأثرها في فقه الأقليات المسلمة، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ع4+5.
- نجم. إ، (1442)، سعار الإسلاموفوبيا من جديد، مجلة جسور، ع18.
- النشمي. ع. ج، (2005)، التعليقات على بحث "مدخل إلى أصول وفقه الأقليات"، المجلة العلمية لمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ع7.
- هاشمي. م، (2024)، مقارنة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي من 2011-2023 -دراسة حالة مالي-، (دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.
- اليامي. م. ب. س، (2019)، مفهوم الوسطية وأثره في الأمن المجتمعي، دار الظاهرية، الكويت.

ثانيًا. المراجع الأجنبية:

- Asal. H, (2014), *Islamophobie: le fabrique d'un nouveau concept -Etat de la recherche-*, Revue Sociologie, V5, N1.
- Assemblée National, (2025), *Haine anti-musulman, Islamophobie: Qualification juridique et politique de lutte contre ces discriminations.*
- Belkacem. L, (2023), *Agir au nom de la laïcité: Dilemmes parmi des professionnelles de l'éducation populaire*, INJEP.
- Bonnaïfous. S, (1991), *Immigrés et immigration dans la presse politique française de 1974-1984: Analyse de discours*, Revue L'information grammaticale, N51.
- Bruckner. P, (2017), *Un racisme imaginaire: Islamophobie et culpabilité*, Paris, Edition Grasset et Fasquelle.
- Buzan. B, (1983), *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations*, Brighton, WHEATSHEAF BOOKS LTD.
- Buzan. B, (1991), *Security in the twenty-first century (article)*, International Affairs (Royal of International Affairs), V67, N3.
- Calabresse. L et Guaresi. M, (2020), *Islamophobie: du mot au phénomène social - Approche co-occurrentielle d'une notion contrversée- (article)*, Toulouse, France, JADT, 15^{ème} journées internationales d'analyse statiques des données textuelles.
- CCIE, (2024), *Rapport annuel du CCIE: L'islamophobie en Europe pour l'année 2024*, ccieurope.org.
- Chelini-Pont. B, (2023), *Le vote des musulmans en France 2002-2022: de l'électorat captif à l'électorat capté?* Revue du droit des religions, N16.
- Dabi. F, (2025), *Le crash-test républicain à l'épreuve des divisions et de l'islamisme*, France, IFOP.
- Delafrosse. M, (1910), *L'état actuel de l'islam dans l'Afrique occidentale française*, Revue du Monde Musulman, V: XI, N: V.
- Dugués. D, (2023), *Immigrés et descendants d'immigrés en France*, France, Insée Références, Dupli-Print Mayenne.
- El Karaoui. H, (2016), *Un Islam français est possible*, Paris, Institut Montaigne.

- *Floyd. R, (2024), Ontological vs. societal security: same difference or distinct concepts? Int Polit.*
- *Fourquet. J, (2024), Le vote des électorats confessionnels aux élections européennes, IFOP.*
- *Gauthier. G, (2020), Islamophobie: Les infra-débat sémantique et pragmatique d'un conflit de nomination (article), Magazine Communication, V37/1.*
- *Geisser. V, et Senniguer, H, (2022), L'islamophobie interroge les ressorts imaginaires symboliques et matériels de notre construction nationale, Revue Confluences Méditerranée, N121.*
- *Hadjjat. A, et Marwan. M, (2013), Islamophobie: comment les élites françaises fabrique le problème musulman, Paris, ed la découverte.*
- *Honoré. L, (2023), Religion au travail: Baromètre du fait religieux en entreprise 2022-2023, Institut Montaigne.*
- *Idir.B, (2025), Proposition de résolution tendant à la création d'une commission d'enquête portant sur l'islamophobie, N1271, France, Assemblée National.*
- *IPSOS, (2017), L'islam et la société française, Paris.*
- *Krans. F, (2023), Enquête auprès des musulmans sur la laïcités et la place des religions à l'école et dans la société, France, IFOP.*
- *Kraus. F, (2019), Combattre les instrumentalisations politiques: Etat des lieux des discriminations et des agressions envers les musulmans de France, IFOP.*
- *Malcom. M, (2022), Sensibilisation et lutte contre l'islamophobie ou le racisme antimusulman en Europe, Conseil d'Europe.*
- *Meurs. D, (2017), Le chômage des immigrés: quelle est la part des discriminations? Population & Société,, INED, N546.*
- *Palheta. U, (2018), La possibilité du facisme: France le trajectoire du désastre, Paris, ed la découverte.*
- *PNUD, (1994), Rapport mondial sur le développement Humain 1994, Paris, ECONOMICA.*

- *Promote, (2024), Perquisitions administratives MICAS et restraints de liberté en France au prétexte des jeux olympiques, Belgique.*
- *Quellien. A, (1910), La politique musulmane dans l'Afrique occidentale française, Paris, Emile Larose-Libraire éditeur.*
- *Rémy. V, et Valat. E, (2023), Au-delà là des discriminations mesurées par les testings: Comment sont recrutées les personnes dont les noms et prénoms suggèrent une origine arabo-musulmane? Dares, N 268.*
- *Rhinard. M, (2020), Society security in theory and practice, Nordic Societal Security, Routledge.*
- *Shaarawy. K. S, (2023), L'islamophobie en France et son impact sur les musulmans (article), مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر, (V31, N1.*
- *Simon. P, et Rives. L,) 2019), Religion et discrimination (article), Revue Hommes et migrations, N1324.*
- *Tainturier. B, (2022), La lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie, CNCDH.*

7. Bibliography List

- A group of authors, (2017) 'Dictionary of Sharia Sciences Terms, Dr. Place of publication, King Fahd City of Technical Sciences.
- Abdaoui. A, (2024), Irregular War fare and Community Security - A Case Study of Syria - (PhD), Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers³.
- Al-Aqeel. M. B. A, (2015), Controls of Fatwa in Muslim Minorities Countries, research presented to a symposium: "Fatwa between influence and being influenced by variables", Islamic University of Medina, Kingdom of Saudi Arabia.
- Al-Farahidi. K. B. A, (1980) Al-Ain, without place and year of publication, edited by: Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai, Hilal House and Library.
- Al-Jawhari. I. B. H, (1987), Al-Sihah Taj Al-Lughah wa-Sihah Al-Arabiyyah, Beirut, Dar Al-Ilm Lil-Malain.
- Al-Najjar. A. M, (2005), The consequences of actions and their impact on the jurisprudence of Muslim minorities, Scientific Journal of the European Council for Fatwa and Research, No. 4+5.

- Al-Nashmi. A. J, (2005)٬ Comments on the research "Introduction to the Principles and Jurisprudence of Minorities", Scientific Journal of the European Council for Fatwa and Research, No. 7.
- Al-Sheikhi. S. B. AS, (2016), Muslim Minorities and Fatwa Change - Europe as a Model, Scientific Journal of the European Council for Fatwa and Research, No. 22.
- Al-Yami. M. B. S, (2019), The Concept of Moderation and its Impact on Social Security, Dar Al-Zahriyah, Kuwait.
- Amara. M, (2018)٬ Islamophobia, Dr. Place of publication, Dar Al-Bashaer for Culture and Science.
- Amina. M. D, (2013), Critical Security Studies, (Master's), Faculty of Political Science and Media, University of Algiers3.
- Arabic Language Academy in Egypt, (2004), Intermediate Dictionary, Dr. Place of publication: Al-Shorouk International Library.
- Badawi. A. Z, (1982), Dictionary of Social Science Terms, Beirut, Lebanon Library.
- Ben Rabha. M, (2022), Backgrounds to the Growth of Islamophobia 2011-2020 - A Study of French Politics - (PhD), Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3.
- F. Abdul Rahim, (2011)٬ Al-Dakhil's Dictionary of Modern Arabic and its Dialects, Damascus, Dar Al-Qalam.
- Hashemi. M, (2024), Community Security Approach in the Sahel Region of Africa from 2011-2023 - A Case Study of Mali, (PhD), Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers3.
- Ibn Bey. AB. A, (2018), Fatwa Industry and Minority Jurisprudence, Dubai, Masar Printing and Publishing.
- Ibrahim. M. Y, (2013)٬ Jurisprudence of Incidents for Muslim Minorities in Origin and Establishment, Qatar, Dar Al-Awqaf for Publishing and Distribution.
- Idabir. A, (2012). Ethnic pluralism and community security - a case study of Mali - (Master's), Faculty of Political Science and Media, University of Algiers3.
- Jaballah. A, (2009), Muslim Minorities in Western Europe and Fatwa Issues, research presented to the International Symposium on: "Jurisprudence of Muslim Minorities in Light of the Objectives of Sharia - Distinction and Integration -", Islamic University Kuala Lumpur, Malaysia.
- Journal of the International Islamic Fiqh Academy, (2007), without place of publication, Issue 16.

- Karabsi. N, (2021) 'The Impact of Islamophobia and Terrorism on European Security, (PhD), Faculty of Law and Political Science, University of Batna1.
- Mesbah. A, (2015), Social Security in Shaping New International Relations - A Discussion of Theoretical Models, Algerian Journal of Political Science and International Relations, No. 4.
- Najm. I, (1442), The Rise of Islamophobia Again, Jusoor Magazine, No. 18.
- Salama. M. B. D, (1420) 'Muslim Minorities and Related Rulings on Worship, Emirate, and Jihad, (Master's), Department of Jurisprudence and its Principles, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.
- Shakib. S, (2022), issue interview with Fatima Al-Nahari, researcher in Muslim minority affairs in France, Minorities Magazine, Issue 4.
- Yas Al-Zaidi. R. A, and Hemin. R. S, (2022), Community Security According to the Proposals of the Copenhagen School, Journal of Political and Security Studies, Vol. 5, No. 2.